



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الرابعة
الدورة العادية الخامسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الخميس 20 يناير 2000

فهرس

* مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية التاسعة والعشرين المنعقدة يوم الخميس 20 يناير 2000 (مساء)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد بن بيتور، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

دحمان... غائبة؟... لا تتهموني غدا وتقولوا إنني حرمت المرأة حقها! طيب، الكلمة للسيد العيد محجوبي.

السيد العيد محجوبي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري والأعوان المرافقين لهم،
زملائي زميلاتي،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
سيدي الرئيس،

إن المتصفح لهذا البرنامج لا يسعه إلا أن يعترف أنه استطاع أن يشخص الواقع خاصة فيما يتعلق بمواطن الضعف والعوائق التي انعكست سلبا على حياة المواطن، كذكر الرشوة والمحسوبية وذهنية الربيع والتهرب الجبائي والغش وغير ذلك، وكالصراحة التي تحدثتم بها عن الإدارة وضرورة حمايتها من القوى الخفية أو الحزبية أو العشائرية أو قوة المافيا، وهذه هي الصراحة التي يتمناها الشعب.

السيد الرئيس، إن الذي يبعث فينا الأمل هو أن الطبيب

افتتحت الجلسة في الساعة الرابعة

والدقيقة الخامسة والعشرين مساء

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

في الواقع لا أدري ما أقول لكم، لأنني استعملت مسألة غرينيتش هل نعمل بتوقيت خط غرينيتش أو توقيت الجزائر، استعملت مسألة توقيت الساعة، ويبدو أن الصحافة لم تفهمني، والآن لا أدري ما أقول ولا كيف أبرر التأخير، ربما نعتبرها واحدة من النقاط التي تدخل في برنامج الحكومة، التي تتساءل عن كيفية معالجة هذا المشكل فرجاء المعذرة، فللضرورة أحكام، أثرت هذه المستجدات في البرمجة، سوف نعمل إن شاء الله على تداركها من خلال التكيف مع هذه المستجدات، ونطلب من السادة والسيدات نواب الأمة كذلك أن يأخذوا هذه الوضعية بعين الاعتبار، أريد فقط أن أقول: إنه بقي من المتدخلين 175 مت دخلا تقريبا، فإذا أعطيتكم هذا الرقم فليس لتخويفكم بل لأنبه إلى أن الاستعمال العقلاني لعامل الزمن ضروري لتقدم أشغالنا، لهذا نطلب من الإخوة والأخوات التكيف والتفهم. ومنح الفرصة والمكانة في هذه المرة للمرأة لكي تتدخل. السيدة عائشة

- 1 - ما مصير الأحكام القضائية الصادرة في حق المحكوم لهم بالبراءة ولم تنفذ إلى حد الآن؟
2 - ما مصير الأحكام الصادرة في صالح العمال بالعودة إلى مناصب عملهم ولم ينفذ الكثير منها إلى حد الآن؟

السيد الرئيس، إن هيبة الدولة تظهر في هذا المجال. ما مصير هيبة الدولة في نفس المواطن وهو يرى أحكام العدالة تداس ولا تنفذ؟

سيدي الرئيس، أرى في موضوع "المجتمع" أنه رغم ترسيخ كل الدساتير والمواثيق الجزائية الإسلام ثابتا من ثوابت هذا الشعب، إلا أن هذه الوثيقة تقول بالحرف الواحد "إن ديننا الإسلامي يعد بعدا لشخصيتنا".

السيد رئيس الحكومة، أنتم مطالبون بنص الدستور بتغيير هذه العبارة، ليبقى الإسلام ثابتا من ثوابت هذه الأمة وحتى يتماشى مع جميع المواثيق والدساتير.

وفي موضوع المجتمع دائما، ذكرت في الصفحة 39: إن التاريخ الوطني ولاسيما المقاومات الشعبية... ستحظى بعناية خاصة بواسطة جميع وثائق البحث والتعليم والتعميم... هذا شيء جيد، وحتى يطبق هذا في أرض الواقع وحتى يتشبع أبنائنا بتاريخ الثورة والقيم الفاضلة والأخلاق الإسلامية أقترح ضرورة رفع معامل مادتي التاريخ والتربية الإسلامية كما هو معمول به في معظم الدول إلى 5 وذلك لكي يهتم بهما الطلبة.

السيد الرئيس،

ورد في مجال التربية والتكوين في البرنامج: "سيكون النظام التعليمي منوعا لكي يستجيب لمختلف القدرات والملكات... إلخ".

هذا كلام جميل، لكن من يحقق هذا في أرض الواقع؟ اسمح لي سيدي الرئيس أن أسأل: أين مكانة الأستاذ والمعلم في برنامج الحكومة؟ للأسف لا تجد ذكرا لذلك اللهم إلا ما قيل عن "تأهيل المعلم".

عندما يشخص المرض تشخيصا دقيقا عادة ما يوفق إلى الوصفة الناجعة التي تأتي بالشفاء، وقد كتبت السيد الرئيس وصفة يفترض أن تكون ناجعة.

السيد الرئيس، لكن الأمر لا يتعلق بمصارحة الذات ووصف العلاج بقدر ما يتعلق بمدى تطبيق ما نتفق عليه ومدى الانسجام الذي يجب أن يحدث بين مؤسسات الدولة.

السيد الرئيس، إن البلاد اليوم في حاجة ماسة أولا إلى ترسيخ ثقافة السلم والوثام المدني والمصالحة ويجب أن تكون هذه السلوكات ممارسة يومية، خاصة عند أعوان الدولة ومؤسساتها. إن ما يمكن أن يحققه رئيس الجمهورية بكلامه عن الوثام المدني والمصالحة قد يفسده عون من أعوان الدولة في أي موقع كان باستفازته مواطنا أو مجموعة من المواطنين.

السيد الرئيس،

تبين متطلبات الواقع أن هناك حاجة ملحة إلى سياسة لمّ الشمل ودعوة إلى مشاركة واسعة على مستوى قمة هرم السلطة من الجميع.

إن نجاح الجميع مرتبط بإشاعة هذه الثقافة على جميع المستويات، وأعتقد أن هذا يفرض إلغاء المرسوم رقم 54/93، وكذا التعليمات الاستفزازية المتعلقة بغلق المساجد بعد كل صلاة وعدم السماح باستعمال مكبر الصوت خارج المسجد ومنع الصلاة في الساحات المجاورة للمسجد يوم الجمعة مهما تكن المبررات، فإن المواطن يراها استفزازية.

السيد الرئيس، أعتقد أن الكل وصل إلى قناعة أن الوطن اليوم في حاجة إلى تهدئة لا إلى صب الزيت على النار.

السيد الرئيس، في باب العدالة، ذكرت في النقطة "و" ضمان تنفيذ الأحكام القضائية:

أن يخضع لحتمية التقشف والصرامة..."

تجاوز المواطن المسكين سيدي الرئيس، مرحلة التقشف، فهو في مرحلة الخط الأحمر، إذن من المعني بالتقشف؟ نعتقد أن مؤسسات الدولة بجميع فئاتها، هي المطالبة بالتقشف وترشيد أموال الشعب، فلا يمكن الشعب أن يهضم مقولة أن البلد في أزمة مالية وهو يرى الملايير تبذر هنا وهناك في أمور أقل ما يقال عنها إنها ليست ذات أولوية.

السيد الرئيس، ورد في البرنامج في مجال الصحة:
- تقريب مركز الصحة من السكان ومراجعة الخريطة الصحية.

- تشجيع تشكيل الفرق... إلخ.

هل سيتحقق ما طالبنا به مرات عديدة من تسخير طائرة إسعاف خاصة بولاية إيليزي؟

هل ستحظى دائرة عين أمناس بقطاع صحي يقرب الصحة من السكان فعلا؟

إننا نستبشر خيرا بهذا ونمني أنفسنا أن كل هذا سيتحقق في أرض الواقع وأنا سنجد في يوم من الأيام أطباء أخصائيين في كل من جانت وإيليزي وعين أمناس.

- المجاهدون وذوو الحقوق: ذكرتم السيد الرئيس أنه "سيظل التكفل بحزم بهذا الدين وهذا الواجب".

هل من التكفل بحزم بهذه الشريحة أن يعطل قانون المجاهد والشهيد؟

وأية قوة هذه التي تقف في وجه تطبيق القوانين التي تقرها مؤسسات الدولة؟

نعتقد أنه يمس مصداقية الدولة. إذ كيف نقنع الشعب بمصداقية الدولة وهي لا تستطيع تطبيق قانون صادق

السيد الرئيس،

لا نغالط أنفسنا ونمنئها بإيجاد هذا الجيل الذي تتكلمون عنه، ما لم نعد للأستاذ والمعلم كرامتهما ومكانتهما المرموقتين في المجتمع وذلك بتوفير حاجاتهما الضرورية.

وعليه وكمطلب ملح تمليه الضرورة يجب الإسراع في تقديم مشروع القانون الأساسي الخاص بعمال التربية الذي يجب أن يلبي حاجات المعلم والأستاذ.

السيد الرئيس،

هناك أمور أخرى لا بد من التعرض إليها في مجال التربية:

1 - جميل أن نستفيد تجارب الآخرين، لكن لا يمكن أن يصلح تعليمنا إلا إذا نبع من خصوصياتنا ثم نفتح بعد ذلك على الآخرين.

2 - التوجيه المدرسي:

إن كثيرا من الموهوبين من أبنائنا أصيبوا بالإحباط بسبب التوجيه السيء، ولنقف لنسأل السيد وزير التربية الوطنية عن عدد الطعون التي تتلقاها مديريات التربية في بداية وآخر كل سنة في قضية التوجيه المدرسي.

3 - توجد قضية جوهرية سببت انحطاط مستوى التعليم، تتمثل في أسلوب الاستخلاف، ذكر السيد وزير التربية في تقرير الدخول المدرسي أن هناك عجزا يفوق 24 ألف منصب. يستحيل تحقيق ما ورد في برنامج الحكومة بالاستخلاف. يجب ألا تعامل وزارة المالية في إطار التقشف في المناصب، وزارة التربية كبقية القطاعات، لأنه يمكن أن يقوم موظف بمهمة زميله في قطاع المالية مثلا أما التربية فلا، لا بد من منصب قار.

السيد الرئيس،

وعلى ذكر التقشف ورد في الصفحة 16:

"وعلى العموم يتعين على بلدنا أكثر من أي وقت مضى

الأمل، فأملنا أن يتحقق الوثام وتزول الأحقاد مع بزوغ كل فجر جديد. ألا إن لكل جديد لذة وألذ من كل هذا أن تسهر الحكومة على تجسيد برنامج رئيس الجمهورية الذي يهدف ليس إلى استتباب الأمن والطمأنينة والمصالحة الوطنية فحسب بل إلى اقتلاع جذور ومسببات الخراب والدمار في الأفكار والذهنيات التي امتدت حتى إلى الاقتصاد الوطني وإزالة كل والعوائق والعوائق والشوائب التي من شأنها أن تحدث خللا اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا، وإنشاء محطات جديدة للتنمية الشاملة في جميع الميادين.

لقد قال الرئيس الراحل ذات يوم: "الرجل المتعلم لا يجوع ولا يستعبد" إيماننا منه بأن العلم نور ونور الله لا يهدي العاصي، ومن أجلها خاض معركة بناء وتشيد جامعات ومراكز جامعية ومعاهد استفاد منها عشرات الآلاف من الشباب الجزائري بشهادات علمية وكفاءات استطاعت أن تبرهن وتثبت جدارتها حتى وراء البحار، فمن أجل الحفاظ على ماء الوجه وشعرة معاوية يجب إعادة النظر في البرامج والمناهج للحد من تدهور مستوى التعليم، ولتستعيد الجامعة حرمتها وهيبتها ويستعيد الطالب قدره وقوته لأن طاقته توزعت بين طوابير المطعم والإيواء ومحطات السفر، وإن فاقد الشيء لا يعطيه فكيف نتظر نتائج حسنة ومردودية أكثر من أستاذ أو معلم أو طالب يعيش كل منهم نفس ظروف الآخر. فالكل في الهم شرق.

ولله در الشاعر حين قال:

ويكاد يقلقني الأمير بقوله ... كاد المعلم أن يكون رسولا
لوجرب التعليم شوقي مرة ... لقضى الحياة شقاوة وخمولا
مستشهدا بالغمر من آياته ... وبالحدث مبعلا تبجيلا
فأكاد أبعث سيبويه من لبلا ... وذويه من القرون الأولى
يا من تحب الانتحار وجدته ... أن المعلم لا يعيش طويلا

سيادة رئيس الحكومة،

لقد ورد في برنامجكم أن الحكومة تولي الفلاحة اهتماما خاصا بالفلاحة من خلال دراسة تتناسب مع أنواع المواقع والمناطق وتعمل على إيجاد أفضل تكييف لأنماط

عليه البرلمان؟

السيد الرئيس، أريد أن أبدي ملاحظات على قطاع الشؤون الدينية لكن للأسف لم أجد له أثرا في البرنامج لا ندري لماذا؟

لكن لا بأس من طرح السؤال الآتي: ما مصير الزيادة المقررة لعمال قطاع الشؤون الدينية المقدرة بنسبة 30٪ حتى يصل إلى مستوى عمال الوظيف العمومي؟

نعتمد أنها ما تزال مجمدة إلى حد الآن ولذلك فالمطلوب هو الإسراع في تسريحها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد العيد، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم كشاط.

السيد بلقاسم كشاط: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي النواب، سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

أولا، لا بد أن نهنيء أنفسنا بنتائج الوثام المدني التي تحققت بفضل مسعى رئيس الجمهورية وجهود المواطنين وأعوان الدولة الذين سارعوا منذ بداية الأزمة والسنوات العجاف إلى حماية كيان الدولة ومؤسساتها حفاظا على الأرواح والممتلكات والاقتصاد الوطني من الانهيار، وها هي تكمل هذه الجهود بمرسوم العفو الرئاسي الذي زرع الأمل والحياة والعيش، وما أتعب العيش لولا فسحة

حماية البيئة كإنشاء المديرية العامة للبيئة والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، زيادة على انتشار مفتشي البيئة عبر كل ولايات الوطن.

لقد ورد في برنامج الحكومة لسنة 1997 التكفل بمشكلة البيئة كالقضاء على بعض البؤر الكبيرة للتلوث التي تلحق أضرارا كبيرة بصحة السكان، ويتعلق الأمر هنا بمصانع الإسمنت الموجودة بحامة بوزيان (قسنطينة) ورايس حميدو ومركب الإسمنت بعين الكبيرة ولاية سطيف وإن كان هذا الأخير لم يذكر في البرنامج إلا أن بصماته ليس لها علاج، ومركبات أسميدال وكذا محطة تفرغ القمامة بوادي السمار، فأين وصلت جهود الحكومة في القضاء على هذه البؤر؟

الصحة:

لا أريد هنا أن أذكر وزارة الصحة والسكان بما يحدث في المستشفيات من إهمال وموت للضمير المهني الذي أصبح لا إنسانيا أحيانا، وأهل مكة أدرى بشعابها لكنني أريد أن ألفت انتباهها إلى المعاناة اليومية التي يعيشها المرضى المصابون بالأمراض المزمنة خاصة أولئك المصابين بالقصور الكلوي. ولتعلموا سيادة رئيس الحكومة أن هؤلاء المرضى يموتون يوميا بسبب عدم تمكنهم من إيجاد مكان بأي مستشفى جامعي بمحافظة الجزائر الكبرى لإجراء عملية الميز (hemodialyse) ناهيك عن المستشفيات الأخرى في شرق البلاد وغربها وجنوبها.

قطاع العدالة: ركز برنامج رئيس الجمهورية على إصلاح قطاع العدالة من خلال تنصيبه اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، وقد عبرت عنه الحكومة في البرنامج بدولة القانون والحق، إحقاقا للحق ينبغي أن نعترف بأن هناك جهودا معتبرة تبذل في هذا القطاع رغم العيوب والنقائص الموجودة، لكن قد ينافق الإنسان نفسه، أو يكذب أحيانا على غيره، والعياذ بالله حتى وإن كان من الجائز، أما أن نجتمع بين المتناقضات كالتدخل الذي يشير إلى الإرهاب القضائي وفي نفس الوقت يعترف أن القاضي برأ

وأدوات الإنتاج المتمثلة في التجهيز بالمحركات والماكنات الكبرى والكيمياء الفلاحية وانتقاء الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية وتنمية وسائل النقل.

يجب القول هنا، والاعتراف أن الدولة لم تكن مقصرة في هذا الجانب، فعلى سبيل المثال، أنشئ مخبر بمنطقة قلال بسطيف يتخصص في إنتاج بذور البطاطا بطرق بيولوجية حديثة، وهي تعتبر تكنولوجيا متطورة جدا. وأنا أقرأ جريدة النصر الجهوية قبل سنوات والتي كتبت وبمعنا كبير أن دولة أوروبية تحاول مع كندا إلغاء مثل هذه التكنولوجيا في الجزائر حتى نبقى نستورد البذور من هناك، وفعلا لم يبق من المشروع إلا الأطلال ونسف المخبر رغم بنائه وكذا الحال بالنسبة إلى مخبر باستور، ياترى من وراء هذا كله؟ وهل الثورة التي تريد الحكومة إحداثها في الذهنيات تعيد إلينا المشروع على الأقل لنضمن به الاكتفاء الذاتي في البطاطا لتنافس الخبز الذي أصبح محل الخضر والفواكه.

فإلى متى يبقى الوسطاء والسماسة يتطفلون وتمتد يدهم حتى إلى المعاهد العلمية؟

البيئة والمحيط:

لقد كان الاهتمام بموضوع البيئة في برنامجكم أمرا جادا ونال حصة الأسد وهذا سلوك حضاري يرقى تفكير الإنسان ويغير الذهنيات ويقوي الإحساس والشعور بمن يحيط بنا.

إن معرفة الوضع البيئي وأسباب تدهوره أمر أساسي في إعداد برامج بيئية متوازنة وعقلانية. كما أن الحلقة المنعدمة من الناحية المؤسساتية تتمثل في إحداث مرصد بيئي، يخول كل الصلاحيات في جمع المعلومات ذات الصلة لدى كل المؤسسات الوطنية، بغية توفير كل العناصر الضرورية التي تمكن المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة من إعداد استراتيجيات بيئية تتولى أمر تنفيذها الإدارة المكلفة بحماية البيئة، لقد بذلت الدولة في السنوات الأربع الأخيرة مجهودات معتبرة في

المتهمين، فمتى كان الإرهاب عادلا؟

الهيكل القاعدية:

إن الطرقات ووسائل الاتصال الأخرى كالسكك الحديدية التي بقيت وماتزال كلاسيكية وقديمة تأكلت مع الزمن. تتطلب منا هذه الوضعية اليوم إعادة النظر والتمعن في حوادث المرور التي نلاحظها يوميا على الطريق الوطني رقم (5) والذي أصبح إنجازا وترقيته إلى طريق سريع (شرق- غرب) حتمية وضرورة اجتماعية واقتصادية على حد سواء. كما أن فتح الطريق الوطني رقم (77) الذي يربط ولاية جيجل ومن خلالها ميناء جنجن بولايات الشرق الجزائري كسطيف وميلة ومن ثمة قسنطينة وباتنة وكل الولايات المجاورة لأنه يحدث حركة تنموية كبيرة تستفيدها ما يقرب من 12 ولاية من شأنه القضاء على العزلة خاصة بين ولايات سطيف جيجل وميلة وإلا لا جدوى من ميناء جنجن، وعلى ذكر حوادث المرور أقترح إعادة النظر في قانون المرور الذي أصبح لا يحترم، وكمن مرة يؤدي الازدحام والضغط الكبيران للسيارات إلى انسداد كلي يحول أحيانا دون وصول سيارة الإسعاف في الوقت المناسب إلى المستشفى لإنقاذ مسعف أو أي مريض تتطلب حالته استعجالا طبيا، وهنا أشيد بالدور والجهود المعتمدة لرجال الحماية المدنية الذين شرفوا الجزائر أكثر من مرة من خلال عملهم الإنساني في إنقاذ أرواح بشرية كثيرة إثر الكوارث الطبيعية والزلازل الذي مس القاهرة وتركيا وأخيرا عين تموشنت، وأقترح أن توفر لهم الدولة كل الوسائل الضرورية كسيارات الإسعاف المجهزة أو الطائرات العمودية لتفادي حركة المرور الصعبة أحيانا أثناء إنقاذ أرواح المواطنين. شكرا والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم، وأحيل الكلمة إلى السيد صالح براهيمي، لك وقت إضافي من الكتلة...

السيد صالح براهيمي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة والسادة أعضاءها، زميلاتي زملائي نساء الصحافة ورجالها، مساء الخير،

بمناسبة مناقشة برنامج الحكومة، لا يسعني بمدخلتي المتواضعة هذه إلا أن أحاول إثراء بتعزيز ما هو إيجابي وتقويته، ونقد ما هو سلبي بالإقناع من أجل اجتنابه أو تصحيحه، لكن وقبل الخوض في الموضوع، وبمناسبة مشاركة "الأرسيدي" لأول مرة في الحكومة التي جاء تشكيلها في ظروف خاصة مرت بها البلاد، نقول: إنه بعد 11 سنة من التعددية الحزبية التي عرفتها بلادنا تميزت بإثبات فشل النظام واشتداد الصراعات وظهور حركة أصولية تتغذى من آلام الشعب، هذه الحركة التي لبست ثوب حزب سياسي أراد الوصول إلى الحكم باسم الديمقراطية ثم نادى بالقضاء على هذه الديمقراطية التي أوصلته تقريبا إلى هذا الحكم، لم يتردد قادة هذا الحزب المنحل في النداء إلى ثورة على الشعب وإلى إصدار فتاوى للتقتيل والتخريب! لقد عاش شعبنا إرهابا لا مثيل له خلال ثماني (8) سنوات، والأرسيدي دفع الثمن غالبا فكان السباق إلى توجيه نداء إلى الشعب للمقاومة سنة 1994، في حين اختار البعض ملاقاته هؤلاء الإرهابيين بل وذهب إلى بعث التشكيك في روح المواطنين بل وحتى لدى المجموعة الدولية حتى أصبحت الأوساط الأجنبية تقول من يقتل من؟ نتذكر كلنا أن بلادنا كانت لا تملك حتى مؤسسة قانونية، خاصة منها المجالس المنتخبة، إن الشعب الجزائري لقن درسا لهؤلاء ولكل أعدائه فنهض كرجل واحد في الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 عندما كان البعض يهدد ويقول "اليوم الفوت وغدا البلوط". لقد شارك الأرسيدي في كل الانتخابات التي تلت ذلك خاصة منها الانتخابات التي أسفرت عن التحاق النواب بمجلسنا المحترم في جوان 1997. والانتخابات المحلية لأكتوبر 1997 لقد اتسمت السنوات الأخيرة بضعف الاقتصاد الوطني وفقدان ثقة المواطن مؤسسات الدولة وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن وشن حملة على الإطارات وزجهم في السجون، كان "الأرسيدي" حقيقة بين واجهتين، من جهة الإرهاب والأصوليين ومن جهة أخرى

وندرة الموارد المائية، كما أنه تمت الإشارة في المواطن الثالث إلى تدهور المعيشة خلال سنوات الركود دون تحديد هذه السنوات ودون إبراز المسؤوليات. لا، في الحقيقة كانت الأزمة أزمة تسيير لا أقل ولا أكثر. ومن حيث العوائق، حقيقة يعتبر الإرهاب عائقا كبيرا يجب القضاء عليه لبعث روح التنمية لكن يجب تشخيص الداء، فمن أين أتى هذا الإرهاب؟ إننا لانشاطر الذين يقولون إن الفقر هو الذي يولد الإرهاب لأنه توجد بلدان أفقر من الجزائر لكنها لم تتخللها فكرة الإرهاب، لذا نرى أنه من الضروري التأكيد والتأكيد على أن الإرهاب وليد المشروع التيقراطي الاستبدادي. إن الإرهاب قد خلف مئات الآلاف من اليتامى الذين يستحقون التكفل بهم تكفلا ببيكولوجيا وماديا، فواجب الدولة هو احترام ضحايا الإرهاب وعائلاتهم فقد دفعوا ثمنا غاليا لإنقاذ البلاد من استعمار جديد، فكيف لا نعتبرهم شهداء ومجاهدين وسن قانون لهم في المستوى؟ فلا يمكننا أبدا نسيانهم، حذار من النسيان.

يهدف هذا المشروع إلى إقامة دولة القانون، فيعترف بفقدان ثقة المواطن في عدالة بلاده ويعد بإرجاعها إليه وذلك بالعمل على استعادة المؤسسة القضائية مصداقيتها كاملة بتكريس قرينة البراءة والحق في الدفاع والإفراج المؤقت كقاعدة والحبس الاحتياطي كإجراء استثنائي. ففي هذا المجال يقترح الأرسيدي أن تتخذ الحكومة قرارا شجاعا يتمثل في إطلاق سراح كل الإطارات المسجونة فورا واستفادتهم الإفراج المؤقت كقاعدة عامة، وبقرينة البراءة المسبقة إلى حين ثبوت براءتهم أو إدانتهم.

ولتعزيز دولة القانون وتقوية المبدأ السامي للدفاع، نقترح إعادة النظر في بعض القوانين منها:
- قانون الإجراءات الجزائية السماح للدفاع بالحضور مع المحبوسين حتى أمام الضبطية القضائية لمنع أساليب الاستنطاق بالضرب والتعذيب، والحرص على أن تكون محاضر الضبطية مرآة للتصريحات التي يدلي بها المحبوس.

السلطة، حتى ازداد شكنا في بعض الأحيان وقلنا إنه بالنسبة إلى تلك السلطة الخطر هو "الأرسيدي" الذي في الحقيقة يريد إهداء وردة للبلاد تتمثل في الديمقراطية وليس الأصوليين الذين يريدون الظلام بدلا من النور، وأدى الأرسيدي دورا فعلا في إقناع فريق الأمم المتحدة والترويكا الأوروبية للتراجع عن أفكارهما حول بلادنا، لقد أصدر رئيس الجمهورية القانون المتعلق بالوثام المدني ثم توجه إلى المواطنين عن طريق الاستفتاء يوم 16 سبتمبر فنادينا بالمشاركة القوية فيه، بالفعل أثبت الشعب مرة أخرى أنه يعرف الاختيار. إن الحق يقال، فالإرادة السياسية القائمة اعترفت بكثير من أخطاء الماضي وعرفت كيفية تشخيص الداء وتحديد الدواء، إن اقتراب وجهات النظر جعلنا نقبل المشاركة في الحكومة لتتعاون كلنا مع جميع طاقات البلاد لإخراجها من المأزق، فالذي كان معنا في المعارضة يجعل خصمه الوحيد هو "الأرسيدي" فكان يضيق بنا في الماضي واليوم بعدما دخلنا الحكومة في ثوبها الجديد فإنه يبكي دموع التماسيح لأن "الأرسيدي" تركه وحيدا في المعارضة، إنها معضلة (ورطة) وحتى أن البعض منهم كان عضوا في الحكومة التي تسببت في مأساة كبيرة للجزائر في عام 1990-1991، والبعض الآخر يرفع صوته عاليا من جهة أخرى ليستغيث من وصول "الأرسيدي" إلى هذه الحكومة، لكن كما أشرت لا نملك بلدا بديلا، فضميرنا لا يسمح لنا بالتفرج على محنة بلادنا، إن المعارضة ليست وظيفة بل مهمة، وكما يقول مالك حداد في المقولة المشهورة:

(Quand la mission Fut terminée et accomplie
et la paix revenue la colombe dira: quand on
me fiche la paix, je redeviens oiseau)

إننا في هذا الظرف الصعب مرغمون على المشاركة في كل خطوة حميدة تصبو إلى إنقاذ الجزائر، إن هذا المشروع وإن كان حقيقة جديرا بالتشجيع إلا أنه لا يخلو من بعض النقائص التي أتطرق إلى بعضها فيما يأتي:

- إبراز مواطن الضعف، إنني لا أتفق مع من يتحدثون عن انتقاص المساحات الزراعية الصالحة للاستغلال

واققتصاد السوق. كما يجب التكفل بهم ماديا ومعنويا تكفلا يضمن لهم الحماية من كل أشكال الضغط، وذلك بتوفير أجرة شريفة ومسكن وظروف عمل مادية وتكوين ملائم وبعدها يكونون مؤهلين لتولي كل مسؤولياتهم وتحمل تبعاتها.

يجرنا الحديث عن القضاة حتما إلى ذكر من يسندهم في أعمالهم اليومية أي كتاب الضبط الذين يجب أن يستفيدوا قانونا خاصا بهم. إنهم يمثلون العامل المحرك للعدالة. إن التطور الاقتصادي وحده لا يكفي دون عدالة قوية تضمن حقوق المواطنين وتحميها من كل اعتداء. ولا أنسى في خاتمة الحديث عن هذا القطاع أن أذكر أنه عند نهاية الحرب العالمية الثانية سأل تشرشل وزير العدل دون كل الوزراء عن حالة قطاعه. وهذا نظرا إلى أهمية هذا القطاع.

ونحن اليوم بدورنا نقول: إن حامي الحريات هو العدالة، وكل منا سيحتاج يوما ما إلى العدالة، فمن يحمينا من الاعتداءات سواء أكانت من الإدارة أم من الأفراد؟

لا أنسى في مداخلتني هذه أن أتحدث عن ضرورة التكفل السريع بالحماية الاجتماعية لذوي الدخل الضعيف. لقد لاحظنا في السنوات الأخيرة، نظرا إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، انكماش الطبقات المتوسطة بل زوالها.

في إطار التحدث عن دولة القانون، لانظن أننا سنكون يوما ما أمام دولة قانون حقيقية ما دامت هذه الأخيرة لا تعترف اعترافا رسميا وسياسيا بلغتنا الأصلية. وفي هذا المجال يجب أن تتجسد المصالحة مع الذات التي ينادي بها الكل اليوم في هذا الاعتراف أولا، فأنا لا أشك واحدة أن الجزائري سينكر شخصيته، بل إن إعطاء الأمازيغية مكانتها في بلادها لن يكون إلا حافزا لتمتين الوثائق الحقيقي الذي نصبو إليه كلنا.

زميلاتي، زملائي،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

- قانون العقوبات، وجوب إدخال تعديل جديد يجعل الجريمة الإرهابية جريمة ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم ولا تتقلص.

- القانونين المدني والتجاري بجعلهما يسيران التطور السياسي والاقتصادي وانتهاج سياسة اقتصاد السوق.

- قانون الأسرة وجعله يحترم الدستور في تحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، مساواة فعلية واقعية لا نظرية. إن تحقيق مبدأ تقرب العدالة من المواطن ليس معناه إنشاء محكمة في كل بلدية أو دائرة وليس في التخصص في المحاكم، إن المواطن مستعد أن ينتقل عبر مئات الكيلومترات شريطة أن يتحصل على حكم عادل وفي وقت معقول ومقبول لكن يوجد العكس في الميدان، فالعديد من المواطنين فقدوا حقوقهم ولم يتمكنوا من استرجاعها إما لانعدام إمكانيات التقاضي وإما لعدم وجود مساعدة قضائية كافية. فالمساعدة القضائية تمنح المتقاضى حق الحصول على دفاع دون أجر. لكن الجميع يعلم أن أتعاب الخبراء ثقيلة جدا، وكذلك المحضرين القضائيين سواء عند التبليغ أو التنفيذ، فلماذا لا تمتد هذه المساعدة القضائية إلى هؤلاء؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن المصالح الإدارية للوزارة لا تشجع القضاة على البحث عن النوع بل تطالبهم بالكم فقط، فقضاء الإحصاء جعل القاضي آلة في بعض الأحيان لا يفكر إلا في إصدار عدد هائل من الأحكام في وقت قياسي، لأن تنفيط القضاة يتم حسب عدد القضايا التي فصلوا فيها.

إن تسرع بعض المسؤولين أوصل هذا القطاع إلى إصدار القانون المتعلق بالتنظيم القضائي بإنشاء محاكم متخصصة، وقد يشجع التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ذلك لو كانت البلاد في ظروف مالية حسنة، لكن الوضعية المالية الحالية لا تسمح بذلك. فما زالت مقرات مجلس الدولة والمحاكم الإدارية لم تنجز، فما بالكم بإنشاء محاكم عقارية وتجارية واجتماعية، أين الإمكانيات؟

إذن العبرة في تخصص القضاة، وضرورة تكوينهم تكوينا قويا وكثيفا يساير التطور الاقتصادي والسياسي

وإذا كانت محاور هذا البرنامج لا توفر الوسائل والإمكانات المتمثلة في الأرقام والأهداف لمراقبته ومتابعته فإن المرجعية التي يستند إليها وينطلق منها هي التعبير عن إرادة شعبية قوية وأعني في هذا المقام البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية.

سيادة الرئيس،

إن الجزائر بعد الوثام المدني والثمار التي بدأت تلوح في الأفق في حاجة، زيادة على حقن الدماء وتحقيق السلم والاستقرار، إلى إنعاش اقتصادي يخفف طبعاً حجم البطالة ويحرر المبادرة ويحمي الفئات المحرومة.

إن التحديات التي تواجه البلاد في ظل متغيرات اقتصادية عميقة تستدعي دون شك، الصرامة في التسيير والمتابعة في التنفيذ والقدوة في السلوك من قبل كل الذين أوكلت إليهم مهمة خدمة الشعب والدولة.

فالحقائق الاقتصادية المخيفة التي وقفنا عندها أثناء عرض مشروع قانون المالية لسنة 1999 تفرض علينا جميعاً أن نبتعد عن سياسة التسويق والهروب إلى الأمام، فالشعب الذي اكتوى بنار الأزمة يتطلع إلى الملموس.

تبين الأمثلة والمعاني الموائية نظرتي إلى بعض الحقائق في مجالات عديدة وفي أغلب الولايات الحدودية، وليس لي النواب إذا تطرقت إلى بعض القضايا المحلية. تعتبر هذه الولايات مرآة وواجهة تقدم الصورة الحقيقية لبلادنا، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر ولاية تبسة، هذه الولاية التي تعاني كغيرها من الولايات الحدودية مشاكل عديدة. يمكن تلخيصها في نقص الكهرباء الريفية وضعف فادح في شبكة الطرقات ابتداء من مقر الولاية إلى بعض الدوائر لا داعي لتسميتها، وانعدام قنوات التزويد بالمياه الصالحة للشرب في أغلب مناطقها الريفية. علاوة عن مشكل انعدام الغاز الطبيعي رغم أن الولاية ذات مناخ بارد، وأن أنبوب الغاز يمر بها، وعليه يلح أهل الولاية وسلطاتها على تزويدهم بهذه المادة.

السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء،
إننا على أبواب الألفية الثالثة، بل منذ أيام فقط احتفلت الجزائر بيناير 2950، فتاريخنا في الحقيقة يقترب من الألفية الرابعة، وعليه لا نظن نحن المناضلون في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أن لنا حقاً في الإخفاق. إنه محكوم علينا بالنجاح، لا حق لنا في الخطأ ولا في الفشل، ولا وطناً بديلاً لنا.

إنها الفرصة الأخيرة، فإما أن نقفز قفزة عالية ونلتحق بركب الأمم المتقدمة، وإما أن نقضي على أنفسنا بأنفسنا، فالتاريخ هو الشاهد الوحيد علينا، وعلينا ألا نرهن مستقبل بلادنا وأبنائنا.

إننا اخترنا منذ القديم العائلة التي تتقدم وكما يقول بعضهم: "إن القافلة تسير".
شمرث. شكراً.

الرئيس: شكراً، أحيل الكلمة الآن إلى السيد إبراهيم بلغيث.

السيد إبراهيم بلغيث: شكراً سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيادة رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيادة رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زملائي، زميلاتي النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيادة الرئيس،

يكتسي عرض برنامج الحكومة الثامنة، منذ بداية الأزمة في اعتقادي، أهمية بالغة لأنه يأتي بعد انتخابات رئاسية وهبة شعبية في اتجاه السلم والمصالحة واستعادة الثقة بين الحكام والمحكومين.

سيدي رئيس الحكومة، إن برنامج الحكومة الذي تقدمه إلينا اليوم للمناقشة يفرض على القارىء مزيجا من التساؤلات، أولا لطموحه وأفكاره الجريئة التي تستجيب، في رأيي، بصدق لمطالب الشعب وثانيا، يوفر هذا البرنامج لنفسه حظوظا كبيرة للنجاح لدى عامة الشعب الجزائري، لكن يبقى الجواب معلقا إلى أن تبدأ مرحلة تجسيده في الميدان عن طريق تحويله إلى قرارات قابلة للتطبيق. وأصدقكم القول إنه ينتاب الإنسان الخوف عندما يفكر في وسائل تجسيد هذا البرنامج.

سيدي رئيس الحكومة، يواجه الرهان الاقتصادي بكل تأكيد عوائق عديدة تستدعي عملا دؤوبا دون هواده لتذليل الصعاب والتعقيدات الناتجة عن تراكم الخيارات والأساليب الفاشلة في معظمها.

أما محور الإصلاح والإدارة، والرقابة والعدالة فلا يكلفكم كثيرا، لأنه يتطلب فقط الإرادة السياسية الواعية والتي لا تقبل التوقف عند منتصف الطريق، وبالتأكيد ستكون سريعة النتائج، مما يمد بقية الإصلاحات بأرضية صلبة.

سيدي رئيس الحكومة، نظرا إلى ضيق الوقت ورغبة مني في فعالية أكثر انتقيت موضوعين فقط، سأحاول أن أقدم رأيي فيهما بتفصيل أكثر.

أولا الإصلاح الإداري، كما تعلمون نحن شعب ينتمي إلى العالم الثالث، وندخل مع بقية الشعوب في الألفية الثالثة بوضعية المتربص بسبب عدم الاجتهاد والتسليم بما ورثناه من مراحل كنا مغيبين عنها كشعب، إنني أعتبر هذا قصورا، ثم أليس في شعار تقرب الإدارة من المواطن إخفاء لحقيقة أخرى؟ لأن التقسيم الإداري القديم لم يأت إلا لتضخيم عدد هياكل الجماعات المحلية. أرى أن التقرب هنا إقتصر على المسافة الجغرافية وتغاضى عن مسافات أخرى كبيرة وعديدة.

إن الإصلاح الإداري الذي لا يأخذ في الاعتبار الإنسان

كما يعاني القطاع الفلاحي بشقيه الإنتاجي والرعي، ونخص بالذكر حوض الشريعة وواد ملاق مشاكل. وبخصوص الموارد المائية وخاصة في وادي الصفصاف ووادي عين الزرقاء بقيت الملفات المدروسة حبيسة الأدراج. نداؤنا إلى سيادة الوزير المجاهد الذي يعرف المنطقة إبان ثورة التحرير أن يولي هذه الملفات العناية الكافية.

هذا إلى غير ذلك من المشاكل التي لا يمكن ذكرها في هذا المقام، وقد سبق لي أن وقفت بالتفصيل عندها في مناسبات سابقة، ولا أريد أيضا أن أنكر أو أتكر لبعض المجهودات التي بذلها المسؤولون في الفترة السابقة في قطاعي التعليم العالي والسكن والذين مانزال في حاجة ماسة إليهما ولكن حجم المشكلات ونتائجها السلبية على الحياة العامة في هذه الولاية يجعلني دائما أقول: "ذكر فلعل الذكرى تنفع المؤمنين".

أملني ألا أتحدث من هذا المنبر عن هذه الولاية بلغة الغبن والحيث والطلب بل بلغة التقويم للإنجازات والنتائج حتى نجدد العهد مع أولئك الذين أعادوا إلينا الجزائر، أي جيل نوفمبر العظيم لنواصل المسيرة من أجل تحقيق آمال الجماهير وطموحاتها في كل ربوع وطننا الحبيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد إبراهيم بلغيث، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مخلط.

السيد محمد مخلط: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة الصحفيين،

زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد العمري هاملي الذي يتدخل باسم الكتلة.

السيد العمري هاملي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي النواب،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

لقد تزامن برنامج الحكومة مع إشراقة أمل زرعته في النفوس الخطوة الجريئة والشجاعة لمسعى الوثام المدني على مسار المصالحة الوطنية الشاملة، التي أصبحت خيارا غير قابل للتراجع، حيث تدخل البلاد بفضلها مرحلة واعدة، رغم حملات التشكيك المغرضة ومحاولات الإجهاض الفاشلة.

إن اعتماد حركة النهضة المشاركة السياسية الفعلية كخيار، يقوم أساسا على تحقيق هدف استراتيجي، نعتقد أنه مشترك ومن جميع الشركاء، يتمثل أساسا في:

منع الاقتتال بين الجزائريين، وتوقيف النزيف الدموي وتحقيق الإقلاع الاقتصادي، وتخفيف العبء الاجتماعي، ذلك أن الاستئصال بطبعه الإقصائي مهما كان مصدره، لن يساهم بأية حال في لمّ شمل الجزائريين وأن أعداء السلم والأمن من أية جهة كانوا، لن يغرسوا شجرة واحدة للوثام والوفاق والمصالحة، ومافيا المال والأعمال على اختلافهم، لن يساهموا في مشروع اقتصادي يمكن أن يعود على الشعب بالخير. كما أن عبدة الشهوات لن يسلكوا إلا الطريق التي تفتح لهم أبواب الفساد الاجتماعي.

وانطلاقا من هذه القناعة ترى حركة النهضة أن خدمة الشعب والوطن والدولة هي المحك الحقيقي الذي يميز بين الصالح والطالح " فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما

أولا وأخيرا يفقد معناه! إن الإصلاح الحقيقي هو ذلك الذي يرفع كرامة المواطن وأهميته يرجع إليه الاعتبار في علاقته اليومية بالدولة. من هنا يبادل المواطن الدولة الشعور نفسه وتسترجع الثقة المفقودة. وبمعنى آخر تبدأ ثقة المواطن بالدولة من شبابيك إداراتها. وأعني بذلك وجوب اتخاذ إجراءات سياسية جريئة ومتحررة من العقد، تقلص عدد الوثائق، وتوحد المصالح التي تشرف عليها.

أما النقطة الثانية التي أودّ التطرق إليها في الميدان الاقتصادي فهي الظروف التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، والفرص المحدودة أمامه والتي تفرض علينا البحث عن مصادر إمكانياتنا الذاتية أي انتهاج سياسة الاعتماد على النفس.

وكما تعلمون فإن إمكانياتنا الوطنية كبيرة ولكن تحتاج إلى رفع القيود المثبطة لها، منها العقار وتعميق الإصلاحات المالية مما يوفر إمكانيات جديدة لمتطلبات المرحلة في كل القطاعات الفلاحية والصناعية والبناء، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فالمناطق السهبية التي تتوفر على ثروة حيوانية هامة تعتبر رافدا قويا للاقتصاد الوطني، وتمتاز بسرعة نمو لا تحتاج إلا إلى عاملين اثنين هما توفير الماء والكلا، في إطار سياسة اقتصادية بعيدة كل البعد عن الاتكال والأساليب المعهودة، تستطيع هذه المنطقة أن تشارك في النهوض باقتصاد إقليمي مندمج في منظور عقار جديد ونظام بنكي خاص يستفيد منه المربون ويضمن مستقبلا تمويلا ذاتيا متجددا يدعم التنمية المستمرة والمندمجة، وينشط مجالات أخرى ذات الصلة والشراكة، ويمكن تطبيق هذا الأسلوب في إطار خطة شاملة للنهوض بالفلاحة في المناطق الفلاحية والرعية مثلما هو الحال في أغلب الدول المتقدمة.

شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيد محمد مخلط، وأحيل الكلمة إلى

من أجل ذلك؛ تقترح حركة النهضة ذكر المزيد من هذه الميكانيزمات والوسائل وتحديدها حتى لا يبقى المشروع مجرد وعود وأمان قد يشكك في صدقها وبالتالي في صلاحية هذا البرنامج ومدى تجسيده في أرض الواقع.

3- إن الشعب الجزائري شعب أصيل، ذو ماض عريق، وينتمي إلي موروث حضاري وثقافي مجيد، تسوده قيم سامية وتحميه ثوابت قائمة لا تقبل الإلغاء ولا التقليل ولا المساس وليست موضوع مساومة، وهي تشكل في مجموعها حصنه المنيع ودرعه الواقي وموطن فخره واعتزازه، من أجل ذلك، وحفاظا على الهوية الوطنية، وحماية لمعالم الشخصية الجزائرية في هذا العصر، عصر العولمة بكل ما يواكبه من غزو ثقافي وإعلامي خطير وكل ما ينجر عنه من عمليات المسخ والتشويه والانحلال والذوبان، ينبغي التأكيد بكل وضوح، في هذا البرنامج على هذه المعاني خاصة في أجزائه التي تتكلم عن انتماء الجزائر ووضع المرأة ودين الأمة. فالإسلام ليس بعدا فقط كما ورد في البرنامج، بل هو عمق انتماء، ونبراس حضارة ودين حنيف قبل ذلك وبعده يعتز الشعب الجزائري باعتناقه والانصياع إلى أحكامه.

والمرأة الجزائرية كأخيها الرجل لا تحكمها فقط القوانين الوضعية كما ورد في البرنامج، بل ينير طريقها وحي السماء أساسا في كل ما يفرز في واقع الناس أو تطور المجتمع.

والجزائر لا تنتمي إلى الاتحاد المغاربي والعالم الأفريقي والعربي والمتوسطي فحسب، بل وهذا أقوى، تنتمي جسدا وروحا إلى العالم الإسلامي أيضا، الذي يمثل موروثها الثقافي وعمقها الحضاري.

4- إن اعتماد المؤسسات المنتخبة إذا ما انبثقت حقا وفعلا عن إرادة شعبية حرة ونزيهة، وإذا ما تمتعت بصلاحياتها كاملة دون وصاية أو مضايقة، يعد جزء لا يتجزأ من الديمقراطية التعددية التي نصبو إلى إرساء قواعدها. كما أن حسن وسلامة التعاون بين مختلف

ينفع الناس فيمكث في الأرض". وذلك بغض النظر عن الموقع الذي يحتله هذا الطرف أو ذاك في الساحة السياسية. ففي الوقت الذي كان مجرد التفكير في وضع حد لهذه المأساة بطريقة سلمية يجلب الاتهام والإدانة، كانت مواقف النهضة واضحة ومعلومة؛ فقد تعلمنا من ديننا الحنيف أن نعدل ولو مع الخصم وأن ننزل الناس منازلهم، ونقول للمحسن أحسنه ونعينه على الإحسان ونقول للمسيء أسأت وناخذ على يده ما استطعنا حرصا منا على وصول سفينة المجتمع، كل المجتمع، إلى بر الأمان.

فمن هذا المنطلق وبعيدا عن أية عقدة أو مزيدة تسجل حركة النهضة ما يأتي:

1 - إن تجنيد كل الطاقات الفردية والجماعية، والاجتهاد في الاستفادة منها على اختلاف مشاربها الفكرية ومناهلها الإيديولوجية وميولها السياسية، من شأنه أن يقضي على كل أنواع الإقصاء وأساليب التهميش التي تسببت في الماضي في بروز ثقافة الحقد والكراهية، وأهدرت الحقوق، وضيعت الحريات، وأقصت الكثير من الكفاءات، فعطلت وبددت بذلك سلوك العديد من الطاقات والقدرات كانت البلاد في حاجة ماسة إليها.

كما يساهم هذا التجنيد مساهمة فعالة وفعالية في تلاحم الشعب وعودة ثقة المواطن بحكامه إذا اختفت من يومياته الصور الظالمة والمظلمة على حد سواء.

2- إن الطموح الكبير الذي يطبع مشروع البرنامج لا يقابله رصد دقيق وواضح للميكانيزمات والوسائل التي تعين على بلوغ الأهداف المنشودة.

كما أن المشروع لم يتضمن من الأهداف المرحلية والآجال المحددة والأرقام ما تلتزم به الحكومة والتي على أساسها تتم في الغد القريب أو البعيد مناقشة حصيلة هذا البرنامج في بيان السياسة العامة مثلا.

التكافل والتوازن الاجتماعيين. تشكل هذه العناصر الثلاث مجتمعة الإطار العام الذي يجب أن يحكم النظام الاقتصادي ويضبطه.

من أجل ذلك ترى حركة النهضة أن البعد الاجتماعي ركن أساسي من أركان الاقتصاد، ينبغي أن يحظى بالعناية اللازمة ويترجم عند التطبيق إلى سياسة اجتماعية راشدة وتضامنية، تكفل العيش الكريم قدر الإمكان وتوسع من دائرة الطبقة الوسطى في المجتمع والتي تمثل الضمان الأكد لأي نهوض اقتصادي وازدهاره، وتقلص من دائرتي الفقر والحرمان وتكفل بالعجزة والمسنين.

7- إذا كان مفهوم التضامن الوطني في أية سياسة اجتماعية يستمد قوة تماسكه، أي مادة الإسمنت فيه من لغة الصدق والصراحة، وإن كانت مؤلمة وقاسية أحيانا فلا سبيل إلى إحياء ذلك إلا بمد جسور الثقة بين الحاكم والمحكوم أي من السلطة إلى الشعب، ولا سبيل إلى هذه الثقة إلا بمصارحة صادقة مع الشعب، من خلال نوابه، حتى يكون الجميع على بينة من الأمر.

ومن هذا المنطلق من حقنا أن نتساءل عما تحقق من برنامج الحكومة الراحلة مما تم تسطيره، وعن التركة التي ورثتها هذه الحكومة ولو من باب التشخيص.

وإذا كان السكوت عن الإحصاءات والأرقام في هذا البرنامج لكونها مرعبة أو مخيفة أو غير واقعية، فإن حركة النهضة ترى أنه من المفيد أن تتعرض إليها الحكومة اليوم أمام نواب الشعب وبالصراحة التي عهدناها فيما تم عرضه إلى الآن.

بهذا قد تعاد إلى المواطن ثقته في وطنه ودولته وتبعث فيه عزيمة يتحدى بها مواطن الضعف والعوائق، ويطلق اليأس والاسترخاء، فيساهم بذلك في تجنيد طاقاته ربما المعطلة في كثير من الأحيان، لخدمة وطنه ولا يشحذ العزائم لتتحدى إلا الصدق، فاصدقوا شعبكم يقف وراءكم مهما كانت قسوة الظروف، فإذا تلاحم الشعب وتماسك

المؤسسات التنفيذية والتشريعية وإحداث التعاون بينها في المهام والصلاحيات والتخصصات، كل ذلك من شأنه أن يقوي الدولة ويحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي للحكم، فوجب تدارك ذلك كله تعميما للفائدة وتحقيقا للمصلحة.

5- إن حماية الحقوق الأساسية والحريات العامة الفردية منها والجماعية، والتكفل الفعلي بحقوق الإنسان، وتكريس مبدأ دولة الحق والقانون، وصيانة الحقوق عموما في المجالات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، يجعل بحق الوثام المدني والمصالحة الوطنية شرط نهضة بقوام الدولة وإعادة بناء الثقة وكل هذا يعجل باستتباب الأمن ويعزز الاستقرار ويقضي على بؤر التوتر المحتملة.

6- يتخبط الاقتصاد الوطني في مشاكل عديدة مالية ومادية وهيكلية وتنظيمية عديدة، عطلت عجلة النمو وقلصت حظوظ الإقلاع وعمقت حدة الأزمة المتعددة الجوانب التي تعانيها البلاد. ولعل من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذه الوضعية التي لا تبعث على الارتياح، طول الفترة المخصصة للانتقال من اقتصاد موجه سيطرت فيه الدولة على كل النشاط الاقتصادي إلى اقتصاد سوق لم يتم التحضير له بالكيفية الضرورية والمطلوبة، كما لم يتم الفصل في طبيعته وفي نمطه بشكل واضح وصريح.

ترى حركة النهضة أن النظام الاقتصادي للدولة لا يستورد كما تستورد البضائع والسلع، بل ينبع من صميم القيم والمفاهيم السائدة في المجتمع، ويقوم على الأسس والقواعد الفكرية المستمدة من أصالة الشعب وموروثه الحضاري والثقافي مع التفتح الواعي على كل التجارب الإنسانية الناجحة وحسن الاستفادة منها بلا حرج.

لذلك فإن الإطار العام للاقتصاد الوطني يجب أن يضمن مبدأ حق الملكية، ويسمح بالحرية الاقتصادية المهدبة بالقيم المعنوية والأخلاقية المتجذرة في المجتمع، ويحقق

يكون محل متاجرة أو يبقى ورقة مزيدة.
- التكفل بضحايا المأساة الوطنية، كل ضحايا المأساة الوطنية، مع مراعاة مشاعر الجميع، فلا وطن لهم جميعا إلا الجزائر، وصدر الجزائر يسع ويتسع للجميع.

شكرا لكم ووفقكم الله والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد هاملي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مفلح باسم الكتلة أيضا.

السيد محمد مفلح: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء النواب،

السيدات والسادة الحضور.

يأتي برنامج الحكومة في مرحلة تتميز بحدث تاريخي هام، يتمثل في الونام المدني وفي تكريس مسعى السيد رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب أثناء استفتاء يوم 16 سبتمبر سنة 1999، وهو المسعى الذي يهدف أساسا إلى إطفاء نار الفتنة وتجسيد طموح المواطنين والمواطنات في حياة كريمة يسودها الأمن والاستقرار والاطمئنان.

كما ننوّه بالدور الإيجابي الذي أدته مؤسسات الدولة وكل المواطنين الذين التفوا حول الأهداف السامية لهذا المسعى الذي سيسمح لا محالة بتوفير الظروف الملائمة للإنعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي ولممارسة سليمة للعمل السياسي في إطار نظام ديمقراطي قائم على حماية الحريات الفردية والجماعية، وخاصة حرية التعبير وأدواتها ومنها الصحافة، نظام قائم على تعددية سياسية ناضجة في ظل مبادئ العدالة الاجتماعية وثوابت الأمة.

إن التحسن الملحوظ في الوضع الأمني وبعد انتهاء المهلة الممنوحة في إطار قانون الونام المدني الذي صادق عليه البرلمان، يلزم الدولة الآن حماية الأشخاص والممتلكات ومؤسسات الدولة في إطار الدستور وقوانين

نسيجه جاءت ثمرة التضامن الوطني طيبة وعفوية، ليس بمنطق المسيرات العفوية بل عفوية بصدق كما حدث في زلزال الشلف (الأصنام) وخير شاهد على ذلك التلطنون ثاني هذه الشواهد. ولعل زلزال عين تيموشنت عكس هذه الشواهد بعكس الواقع الذي كان موجودا.

8- لم يحدد البرنامج بالشكل الكافي والواضح رؤيته ولا موقفه ولا كيفية التعامل والتعاطي مع قطاعين حساسين وهامين وخطيرين هما قطاعي الإعلام والثقافة والتربية، فإدراكا من حركة النهضة أن للثقافة بتنوع مصادرها وكذا الإعلام بمختلف وسائلها لها دور بارز في صياغة الأفكار واتخاذ القرارات الكبرى والمصيرية، ابتداء بصناعة الرأي العام ومرورا بتبني ذلك وانتهاء بحمل المجتمع وتربيته عليه، فإنه ينبغي أن تولي الحكومة هذين المجالين عناية واهتماما كبيرين وأن ترسم المعالم الواضحة لهذا القطاع ولهذا المسلك، لعلنا نذكر هنا بقانون الإعلام لتنظيم المهنة، ونوصي أيضا بترقية الثقافة بما لا يجعلها منحصرة في مظاهر الفولكلور بل بما يشجع كل مبادرة من عقد الملتقيات الفكرية والثقافية والتاريخية بما يقوي الانتماء الثقافي المرتبط بحضارة الأمة وتاريخها.

ولا يسع حركة النهضة إلا أن تتمنى لهذه الحكومة التوفيق في أداء مهامها وأن تكون في مستوى ما يتطلع إليه الشعب، ومن بين هذه التطلعات الشعبية:

- إلغاء المرسوم المشؤوم رقم 54/93 حيث لا مكان له في الحقيقة بعد اليوم.

- تمكين المفصولين من عملهم، بسبب آرائهم وانتماءاتهم السياسية من استرجاع حقوقهم كاملة، وقد بدأت هذه الخطوة، ونشكر من بادر إليها وساهم فيها.

- الإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية لصالح المفصولين، ونرجو من الحكومة أن تتكفل بهذا المشكل بصورة محترمة.

- الإسراع في التسوية النهائية لملف المفصولين حتى لا

ظل حكم سياسي تعددي مع تأكيدنا ضمان استقلالية القضاء والتعجيل بإصدار الأحكام وتنفيذها.

السيد الرئيس،

يطمح هذا البرنامج إلى القيام بثورة في الذهنيات، ثورة تربطنا بهويتنا وتضمن الجهد بين الفردي والجماعي، ولكن هل يمكن إحداث تلك الثورة المنشودة إذا لم نول الأهمية البالغة للثقافة المتحررة من كل الضغوط الاجتماعية والبيروقراطية؟ والملفت للنظر أن هذا البرنامج لم يخصص محورا ضمن أجزائه للثقافة التي همشت منذ سنوات إلى درجة أن أصبح المجتمع يعيش فراغا ثقافيا مخيفا. أما بالنسبة إلى ترقية القيم والفضائل التي يتميز بها المجتمع فستظل وهما إن لم نهتم بالثقافة والمثقفين. وكيف نمح الثقافة الوطنية المكانة المرموقة، باعتبارها إسمت الوحدة الوطنية كما يذكر البرنامج بينما مؤسساتنا المكلفة بإنتاج الثقافة والفنون قد حلت بحجة قانون العرض والطلب؟ كما غيب دور الدولة في حماية الثقافة والتكفل بالمشاكل الجادة المطروحة على المؤلف والمثقف عموما وكل المؤسسات والهيئات والجمعيات الثقافية المعنية بالثقافة والفنون.

أما عن دور التربية الوطنية، فنؤكد موقفنا الثابت والمتمثل في ديمقراطية التعليم ومجانيته مع تحفظنا المعروف من كل مبادرة تهدف إلى خصصة قطاع التربية التي ستكون لها لا محالة انعكاسات خطيرة على قيم المجتمع وانسجامه، وعند ذكر البرنامج الخاص بعملية تطوير المنظومة التربوية والشروع في الإصلاح العميق، لم تتم الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بالمحور الأساسي للقطاع والمتمثل في رجل التربية وذلك بتحسين عمله وظروف معيشته. إن رفع مستوى النوعية وحسن الأداء مرتبط أشد الارتباط برجال التربية الذين يواجهون مشاكل جمّة منها تدني قدرتهم الشرائية ومعاناتهم أزمة السكن الحادة، ونفس المشاكل المهنية والاجتماعية يعيشها أساتذة الجامعة الذين يمرون بظروف صعبة تواجه الأسرة الجامعية بكاملها، ولا شك أن الحوار الصريح والمتواصل هو وحده الكفيل بحل مشاكل الجامعة التي يجب أن توفر

الجمهورية مع رفض كل مساومة مع من يستمر أو يلجأ إلى العنف لطرح القضايا مهما كانت طبيعتها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

إن المستجدات التي عرفها المجتمع وخاصة الحياة السياسية بعد تجربة الديمقراطية الناشئة قد أفرزت ظرفا يستوجب مراجعة الدستور بهدف توضيح نظام الحكم وتحديد الاختيار بين النظامين الرئاسي والبرلماني.

نرى نحن في حزب جبهة التحرير الوطني أن عملية توضيح هذه القضايا لا تتم إلا بمشاركة الأحزاب الفاعلة، ويبقى للحكومة الحالية على ضوء ذلك أن تعمل على وضع الآليات التي تضمن انتخابات سليمة ونزيهة تبرز من خلال الصندوق الشفاف القوى الفاعلة في المجتمع والقادرة على تبني انشغالات الشعب، وعليه يجب إعادة النظر في قانون الانتخابات قبل مواجهة المواعيد الانتخابية القادمة والتي يجب أن يحدد لها برنامج زمني تضبط فيه عملية إعادة الانتخابات المحلية والتشريعية. ولا شك أن قانون الانتخابات الذي يضمن الاقتراع النزيه والخالي من الإكراه والتزيف والتزوير سيكون أداة هامة وحقيقية لتجسيد الديمقراطية وبلوغ مرحلة الخروج نهائيا من الأزمة السياسية التي عرفت البلاد منذ أن خاضت تجربة التعددية السياسية. كما نلح على إعادة النظر في قانوني الولاية والبلدية بما يضمن صلاحيات المجالس الشعبية في تحديد برامج التنمية ومتابعتها وتحديد إجراءات سحب الثقة من المنتخبين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

على ذكر كلمة الرقابة التي تضمنها برنامج الحكومة في معرض حديثه عن محاربة ظاهرتي الرشوة والمحسوبية وذهنية الربيع التي تنخر الاقتصاد الوطني وتهدد الوثام الاجتماعي، نرى أن هذه الرقابة لا يمكن ممارستها بفعالية إلا بدعم المؤسسات التي لها صلاحية الرقابة ومنها البرلمان الذي نلح على تمكينه من القيام بدوره في

والمجتمع بهذا العبء الثقيل. ولم تعط المبادرات والتدابير الترقية التي اتخذت خلال السنوات الأخيرة النتيجة المرجوة في مجال التشغيل إلى حد الآن وهذا بعد انسحاب الدولة من كل الميادين الحيوية وتراجعها عن التكفل بالتنمية الاقتصادية القادرة على إحداث مناصب شغل من شأنها أن تساهم في التخفيف من حدتها في هذه المرحلة. فترك مشكلة البطالة لآليات اقتصاد السوق التي لا تخضع لأي منطق مقبول، لن تفضي إلى الهدف المستوحي من وراء كل برنامج حكومي يتبنى البعد الاجتماعي.

سيدي الرئيس،

تري الحكومة في محور الفلاحة ضرورة الانتقال من استراتيجية الاكتفاء الذاتي إلى استراتيجية الأمن الغذائي، ولكن الملفت للانتباه أن كل الحكومات تعدنا بالتخلص من التبعية الغذائية، فتصرف الأموال في مجالات وإصلاحات لا جدوى منها في حين تواجه الأراضي الخصبة الموجودة في السهول خطر الملوحة والتصحر إلى جانب خطر الإسمنت المسلح والقرارات الإدارية العشوائية التي مست مساحات هامة من الأراضي الخصبة بالمحيطات العمرانية.

ولهذا نؤكد نحن في حزب جبهة التحرير الوطني القضايا الآتية:

أولا: توضيح الوضعية القانونية لكل أنواع الأراضي على أساس أن الملكية للدولة حيث يبقى لها حق المحافظة على الأراضي.

ثانيا: تحديد القطاعات الاستراتيجية والقطاعات الهامة التي تبقى ملكا للدولة عن طريق القانون، وذلك تطبيقا للمادة 17 من الدستور.

ثالثا: عصنة الفلاحة وتربية المواشي مع رفع القيود عن الفلاح ومربي الماشية، والشروع في وضع برنامج طموح يهدف إلى استغلال الغابات والأراضي الرعوية والجبليّة

لها كل أسباب التفاعل مع المحيط الاجتماعي وخاصة في هذه المرحلة التي تشهد فيها البلاد تحولات عميقة تحتاج إلى جهود كل الجامعيين والباحثين والشباب المثقف ومساهماتهم الفعالة في الحياة العامة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

يعترف برنامج الحكومة بالنتائج المحدودة لعملية الخصخصة التي ساهمت بتطبيقاتها العشوائية في إحداث الفوضى العارمة التي يشهدها القطاع الصناعي وأدت إلى حالة الانسداد المعروفة اليوم لدى الجميع. لا يشاطر حزب جبهة التحرير الوطني الرأي الذي يجعل من الخصخصة والشراكة خيارا وحيدا يمكنه أن ينقذ الاقتصاد الوطني أو ينعشه، فهذا الرأي أو الموقف الذي تغذيه النظرة المتسارعة لمعالجة الوضع الاقتصادي المتأزم أو الرغبة في التخلص من القطاع العام يعتبر هروبا إلى الأمام لمواجهة الوضعية الاقتصادية المتدهورة للبلاد، فمن واجب الدولة التي ساهمت في استثمارات ضخمة في القطاع العمومي، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن تحرص على حماية القطاع العام مع توفير أسباب المنافسة الشريفة، كما يجب أن تحرص على الحفاظ على مناصب العمل الحالية مع تجنب حل المؤسسات العمومية التي تحقق أرباحا، ولهذه الأسباب وغيرها التي لا يمكن ذكرها هنا تفاديا للإطراب، ما يزال حزب جبهة التحرير الوطني متمكسا بتحفظاته المعلنة عند دراسته برنامج الحكومة الائتلافية الأولى، وخاصة تحفظه على خصخصة أو محاولة خصخصة القطاعات الاستراتيجية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

إن النسبة الحالية للبطالة التي أصبحت هاجسا يعيشه يوميا أرباب العائلات وأغلبية ساحقة من الشباب، مخيفة جدا، لهذا تتطلب الاهتمام والتجنيد من الحكومة وكل مؤسسات الدولة مع وضع هذا المحور ضمن أولويات الحكومة، فللبطالة انعكاسات اجتماعية معروفة؛ إذ تشكل الآن عائقا حقيقيا لكل تعبئة إذا لم تتكفل الدولة

السيدة عائشة بلحجار: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

بينما نحن نناقش هذا البرنامج ينتابنا شعور بالأمل بأن الجزائر ستتحدي الأزمة وستواصل مشوار السير الحضاري، كيف لا وهي تملك كل المقومات التي تؤهلها لذلك من انتماء إسلامي عربي، وقوة شعب صامد ومصادر الثروة البشرية والمادية.

سيدي الرئيس،

لقد تكلمت عن التحدي، لأن الأمر ليس سهلا، فالعراقيل موجودة في الداخل والخارج ووجب عليكم وعلينا جميعا إزالة كل العقبات التي يمكن إزالتها، بدءا بدفع عجلة التنمية وإرساء ثقافة دولة القانون.

في البداية سيدي الرئيس عليكم تحرير القوانين المسجونة التي من شأنها المساهمة القوية في حل مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية، ومن بين هذه القوانين أذكر على سبيل المثال لا الحصر قانون الأسرة الذي قد يحل مشاكل اجتماعية كثيرة. يعرف الكل أن قانون الأسرة الجزائري رغم أهميته ما يزال ناقصا ودون المستوى الذي تطمح إليه العائلة الجزائرية والمجتمع ككل.

سيدي الرئيس،

لقد كثر سمسرة هذا القانون والمتاجرون به، حيث أصبح كل من يجد نفسه في فراغ سياسي ولم يجد لنفسه عملا مفيدا يقدمه إلى هذا الشعب أو من أراد إرضاء من وراء

استغلالا شاملا وعصريا، وذلك بمساهمة خاصة للدولة وفي إطار القانون الجديد للعقار، والشروع أيضا في استغلال الأراضي الصحراوية استغلالا كاملا بمساعدة خاصة من الدولة.

أما فيما يتعلق بالمحور الاجتماعي، فنؤكد إعادة النظر في التعليم الخاصة بتوزيع السكن الاجتماعي وتعليم السيد رئيس الحكومة الأخيرة التي جمدت توزيع قطع الأراضي على من يرغب في بناء مسكنه أو في إنجاز مشاريع سكنية ترقية. كما نرى ضرورة الإسراع في التكفل بمشكل العجز المالي الخاص بصناديق التقاعد والحماية الاجتماعية ومراجعة الإجراءات الخاصة باسترداد مصاريف العلاج.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

رغم هذه الملاحظات والاقتراحات النابعة من قناعتنا والخاصة بالبعد الاجتماعي الذي سيظل من أهم محاور برنامج حزب جبهة التحرير الوطني، سنبقى أوفياء للعهد الذي قطعناه على أنفسنا والتمثل في الدفاع عن مبادئ العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل القومي وحماية أدوات الإنتاج ومناصب العمل. كما يظل حزب جبهة التحرير الوطني وفيما في دفاعه عن جزائر الحرية والكرامة والعزة، والذود عنها وحماية الديمقراطية والتعددية في إطار قوانين الجمهورية إلى جانب العمل ميدانيا على تجسيد الدولة ومؤسساتها وتدعيمها وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل نظام تعددي يستمد شرعيته من الشعب والشعب وحده. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد مفلح وأحيل الكلمة... لقد أقررنا

الاستثناء في المرة الماضية، ولكن لا بأس أن نقر استثناء باستثناء آخر، والقاعدة تقول: إن من تغيب ضيع حقه، ولكن حتى لا نتهم أننا نضيع حق المرأة فسنحيل الكلمة إلى السيدة عائشة بلحجار.

وسائل الإعلام الثقيلة التي وكأنها لا تريد أن يحل الوثام بهذا البلد ولا تريد أن يتوقف النزف الدموي. وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر إلى فرقة ولاية مستغانم وكل من شارك معها، والتي استطاعت أن تكون أداة وئام وإصلاح لوطننا بأدائها الناجح لأوبرات قدمت بمناسبة يوم 13 جانفي، وأعرج هنا سيدي الرئيس على الفنان الجزائري في هذه المرحلة بالذات، فهو قادر على تحويل الحزن إلى فرح وترسيخ ثقافة التسامح، ولذلك نرجو أن تولوه العناية اللازمة ليتمكن من أداء دوره بفعالية من أجل التغيير الإيجابي، فلست أدري لماذا لم يحظ الفن في الجزائر بالاهتمام اللازم؟ ولماذا همش في مجتمعنا رغم أهميته في المسار الحضاري؟ ولماذا يهمل الفنان في بلادنا ولا يعطى الأهمية إلا بعد نومه على فراش الموت؟ صحيح أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة ولكن دون فن وثقافة تبقى التنمية عرجاء ومحكوما عليها بالعجز، لذلك نرجو من سيادتكم مرة أخرى الاهتمام بهذا الجانب، فاعطوا الفن والثقافة حقهما، إذ لا يمكن لأمة دون ثقافة وفن أن تسير في ركب الحضارة وتدفع عجلة تقدمها أبدا.

سيدي رئيس الحكومة، إن المشاكل كثيرة والهموم أكثر والانشغالات متعددة، وفي الواقع بلادنا ليست في حاجة إلى البرامج النظرية بقدر ما هي في حاجة إلى سياسة وبرامج واقعية وميدانية. فقد سررت كثيرا عندما وجدتكم تتكلمون في برنامجكم عن نوع من الإرهاب، الذي يقتل المواطن بل حتى السلطة والدولة الجزائرية ككل، ألا وهو إرهاب البيروقراطية التي أثقلت كاهل الدولة، فالكلام في هذا المشكل الثقيل في الحقيقة يثقل أيضا.

سيدي، لقد ندّد كل الذين سبقوكم بالبيروقراطية ووعدوا بمحاربتها، ولكننا نرى أنها تنتشر أكثر فأكثر وبأشكال مختلفة وقد يئس المواطن من القضاء عليها بعدما وجد المسؤولين أنفسهم يعانونها، بل أن الكل يشتكي من البيروقراطية من ولاية ووزراء وحتى رئيس الجمهورية قد اشتكى منها، فمن واجبكم سيدي أن تكونوا حريصين أكثر من غيركم على تطبيق ما ورد في برنامجكم للقضاء

البحار واتخذ قانون الأسرة ورقة يلعب ويناوي بها، فلم أعرف صراحة إلى حد الآن سرّ تأخر تعديل هذا القانون، أهو الخوف من أن يعكس انتماء هذا الشعب أم ماذا؟ إن اهتمام من وراء البحار وتخوفهم من هذا القانون لدليل على أن قانون الأسرة في الجزائر يعتبر إحدى وسائل تحديد الهوية الجزائرية الإسلامية العربية. كما أنه يعتبر خطوة جبارة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية التي تتساوى فيها المرأة مع الرجل وتستقر بها الأسرة، ويؤمن مستقبل الطفل ويظمن العجزة وكبار السن على مستقبلهم أو مصيرهم، فالرجاء سيدي الرئيس غلق منافذ السمسرة وذلك لمصلحة المجتمع الجزائري مع التعجيل بتقديم مشروع في المستوى المنشود.

ومن بين القوانين التي طالما تحدث عنها الزملاء تحت قبة البرلمان قانونا الولاية والبلدية، ورغم الأهمية الكبيرة التي يكتسبها هذان القانونان، فإنهما ما يزالان محبوسين دون أن نعرف لذلك سببا، فكيف تكون دولة لا تملك مؤسساتها المنتخبة قوانين تتناسب مع المرحلة التي تمر بها؟ وكيف نأمن على تطور الديمقراطية في هذا الجو؟ ومثل هذا القانون كمثل قوانين أخرى من قانون الجمعيات وقانون العقار الفلاحي وغيرها من القوانين التي سبقني زملائي إلى ذكرها، ومثل هذه القوانين من شأنها توضيح مستقبل الجزائر وسياسة البلاد والفصل فيما هو عالق.

أما فيما يتعلق بقانون الوثام المدني فرغم الجهود التي يبذلها رئيس الجمهورية، وهو مشكور على ذلك، ومعه كل السلطة الجزائرية والشعب الجزائري من أجل حمايته وترقيته، فإنه ما يزال يحتاج إلى أن تعمق فكرته لتصل إلى ضمائر الكثيرين ممن لا يريدون السلم والاستقرار للجزائر وكل همهم أن تبقى الجزائر غارقة في الدماء، فعليكم أن تقطعوا الطريق أمامهم وعلينا تجنب كل ما من شأنه استفزاز مشاعر كل أفراد المجتمع وتعميق الهوة بين أبناء الوطن الواحد لمصلحة حزب ما أو فكرة ما، فكفانا من الخطابات المثيرة للأحقاد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بعض الحصص وليس كلها، التي تبث عبر

زميلاتي، زملائي النواب.
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يعتبر البرنامج الحكومي، كما وردت صياغته، مثاليا ويعكس آمال الشعب الجزائري وتطلعاته في جميع المجالات سواء فيما يتعلق باستعادة السلم والأمن والاستقرار الذي يعتبر أمنية كل جزائري أو في جانبه الاقتصادي الذي يهدف إلى تحرير الفرد الجزائري ويمنحه الفرصة لاستعمال كل طاقاته وإمكاناته من خلال قانون اقتصاد السوق الذي ستسهر الدولة على تنظيمه ومراقبته، وبذلك تتهيأ الأجواء للاستثمار الحقيقي، وتنطلق الآلة الاقتصادية التي تقلص تدريجيا البطالة خاصة لدى فئة الشباب.

أما الشق الاجتماعي فإنه من خلال التقليل من البطالة، وضمان الحماية في إطار التضامن الوطني للمعوزين وتوسيع الشبكة الاجتماعية للتخفيف من آثار الخوصصة التي تأتي بها الليبرالية البارزة في البرنامج، وترقية المنظومة الصحية إلى المستوى الذي يطمح إليه المواطن ووضع سياسة جديدة للسكن أكثر ملاءمة يمكن القول: إن هذا سيحقق ازدهار المجتمع ورفاهيته ويؤدي إلى ارتفاع المستوى المعيشي.

وفي الشق السياسي، إن فتح المجال للحوار سيما مع المتعاملين الاجتماعيين، أمام الحركة الجمعوية والمجتمع المدني بصفة عامة للمساهمة في رفع الانشغالات والنشاط على مختلف الأصعدة وترقية الاتصال وتحسينه وإعطائه المكانة اللائقة به، يساعد على تنقية الأجواء وتصفيتها وبعيد الثقة الضائعة بين الحاكم والمحكوم خاصة مع الإصلاحات المنتظرة في قطاع العدالة.

أما في مجال التربية والتعليم فيجب تعميم الإعلام الآلي على مستوى المدرسة ووضعه في متناول التلميذ والطالب، لأن كل طرق العصرية والتحضر لا يمكن أن تمر إلا من خلال هذه الوسيلة.

على هذا الداء الخبيث الذي ينخر جسد الدولة الجزائرية. أما فيما يتعلق بالصحة فحدث ولا حرج، إذ أن كلامكم عنها في البرنامج لا يعدو أن يكون كلاما عاما، لا يرقى إلى تحقيق متطلبات الصحة في البلاد، فالصحة رغم المستوى العالي للنفقات المتعلقة بها كما ذكرت في البرنامج فإنها تحتاج إلى سياسة راشدة فعلية وحكيمة وذكية وواقعية، كما سبق وأن تكلمتم عن هذا ولكن الأهم هو التطبيق الميداني والإسراع في تنفيذ المشاريع، إذ لا يخفى عليكم ما تعانيه الصحة مثلا في ولاية وهران، وأخص بالذكر ولاية وهران، لأن الصحة بها منكوبة ولا أظن أن أحدا يجهد وضعيتها المستشفى الجامعي الوحيد في منطقة تعتبر عاصمة جهة كاملة للبلاد، فهو يستقبل بوسائل وإمكانيات ولاية، مرضى من عشر ولايات على الأقل ولم ير إلى حد الآن مشروع المستشفى الجامعي الجديد بمنطقة (l'usto) بولاية وهران، النور، كما لم نجد له أثرا في البقعة التي خصصت له، فكم من أرواح تزهق لأسباب تافهة لعدم توفر عناية طبية وإمكانيات، فالموت سيدي يلاحق الجزائريين من كل جهة ولا نريد أن يكون القطاع الصحي جهة من جهات الموت بل نريده مصدرا للصحة والعافية والحفاظ على الأرواح.

وأخيرا سيدي الرئيس، كما قلت فالانشغالات متعددة ولا يتسع الوقت للتكلم عنها كلها، فكل ما نرجوه هو أن تكون حكومتكم ميدانية وعملية، وأن تكونوا عند حسن ظن الجميع بكم، ونتمنى لكم ولكل المخلصين التوفيق في المسعى، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيدة عائشة، وأحيل الكلمة إلى السيد نذير عقون.

السيد نذير عقون: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء ومعاونيهم،

السيدات والسادة الصحفيين،

السيد الرئيس، إن الطرف خاص ومميز وهذه الحكومة خاصة ومتميزة تأتي في بداية الألفية الجديدة. تتميز هي الأخرى بتحديات كبيرة، عالميا ومحليا.

السيد الرئيس، إن وضعية الوطن وظروف المواطن تتطلب حزما خاصا وعملا جادا ومتميزا إذا أردنا فعلا الخروج من أزمة طال أمدها واتسع مداها ودوامه تعددت آثارها ومست الجميع، ولعل من المفيد بل من الواجب والعاجل اعتماد لغة الصراحة دون مجاملة خدمة لهذا الوطن، لأن التشخيص الجيد والمجرد والموضوعي هو وحده المؤدي إلى تقديم العلاج النافع لعللة الأزمة والعكس صحيح ولعل شيئا من هذه الصراحة وهذا التشخيص قد رسم في مقدمة مخطط عمل الحكومة. وذلك بإحصائها النقائص وتحديدها مواطن الضعف قصد إيجاد الحلول الملائمة، وهذا أمر جيد وبداية مشجعة، فالمسؤولية تستلزم الجرأة في كثير من الأحيان، إلا أن هناك سلبيات ومآخذ على هذا المخطط من بينها:

أولا : الإشارة المحتشمة إلى البعد الإسلامي للجزائر. وفي اعتقادي فإن العالم الإسلامي هو عمق استراتيجي انتماء وسياسة واقتصادا أيضا خاصة وأن العالم يتجه إلى عولمة تهدد الخصوصيات الوطنية والتكتلات الضعيفة.

ثانيا: إغفال بعض القطاعات كالنقل والرياضة والثقافة والتعليم العالي رغم أنه سلاح المستقبل وجواز سفر إليه.

ثالثا: يحتاج البعد الاجتماعي في المشروع توضيحا أكثر، ونرجو أن يأخذ حقه من العناية من قبل الحكومة، خاصة وأنتم تعرفون الكوارث التي أدت إليها الفوارق الاجتماعية. كالجريمة والانحراف والغلو.

رابعا: عدم تطرق المشروع إلى سياسة الأجور المهملة منذ سنوات، فمتى تهب رياح التغيير على هذا الملف؟

خامسا: اقتصاد السوق خيار لا بد منه، له ضوابطه، فقد

غير أن هذا البرنامج نعتبره ناقصا، لأنه يخلو من الأهداف المراد إنجازها بالأرقام والأجال في كل قطاع والكيفيات التي سيتم بها الإنجاز حسب نظرنا وبالتالي سيكون من الصعب جدا تقييمه للأسباب الآتية:
أولا: فيما يتعلق بالمدة المحددة لمعرفة نسبة تنفيذ البرنامج كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

ثانيا: حجم الإمكانيات المادية والبشرية التي رصدت له من أجل تنفيذه والتي يجب أن تكون محددة ومعروفة بكل شفافية.

ثالثا: لا يمكن تقييم مستوى الأداء الحكومي فيما يخص التنفيذ والحكم عليه إذا كان هذا البرنامج يخلو مما سبقت الإشارة إليه.

وأتمنى في الأخير للطاغم الحكومي الجديد التوفيق والنجاح وأقول للذين أصابتهم الصدمة إثر الإعلان عن هذه الحكومة: صبرا جميلا، وكما تقول الحكمة: "الجديد جَبَّ والقديم الصحيح لا تفرط فيه".

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد نذير، والكلمة الآن للسيد رابح محمودي... غائب... شعبان سماعلي تفضل.

السيد شعبان سماعلي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء ومساعدتهم،

الزملاء والزميلات النواب،

الإخوة والأخوات رجال الإعلام ونساءه،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وعملا دؤوبا لإرساء عمل القضاء المستقل والحيادي، وكذا قطاع الصحة والسكان وما يعانیه من تخلف فادح وتسيير يفتقر إلى الوسائل يتطلب سياسة صحية جديدة، وواقعية تدعمه بكل ما يمكنه من تأدية دوره في وقاية المجتمع وصحته، ولن يكون ذلك إلا بإعادة الاعتبار إلى هذه المهنة الشريفة ولأصحابها.

السيد الرئيس، إن كل ما سبق ذكره يستوجب استثمارا حقيقيا دون تردد في ميدان نعتقد أنه مدار كل إنماء اقتصادي وتطور حضاري، ألا وهو الإنسان الذي يعتبر وسيلة التغيير وهدفه.

وفي الأخير، نحثكم على رسم سياسة جريئة بالتنسيق مع كل من يهمله الأمر في الداخل والخارج قصد وضع حد للمديونية الخارجية التي تقف حجر عثرة أمام النمو وترهن حاضر الوطن ومستقبله، وليكن الوثام المدني والمصالحة الوطنية التي تعتبر الأرضية اللازمة للإنطلاقة الناجعة في كل الميادين في مقدمة انشغالاتكم، فوفروا لها الأسباب والظروف لتكريسها والوصول بها إلى نقطة اللارجوء، وفقنا الله وإياكم لخدمة الوطن والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا، والكلمة الآن للسيد محمود قمامة.

السيد محمود قمامة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي النواب،

السيدات والسادة الصحفيين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أقدم في البداية تهاني الخالصة إلى السيد رئيس الحكومة أحمد بن بيتور وأعضاء حكومته على الثقة التي وضعها فيهم رئيس الجمهورية. متمنيا لهم النجاح والتوفيق.

أدت التجارة العشوائية وغير المراقبة إلى جرائم في حق الوطن والمواطن، ابتداء باستيراد الأدوية الفاسدة ومرورا بالأغذية المغشوشة وانتهاء عند استيراد حديد البناء المشع.

أود أن أتطرق إلى نقطة أخرى تتعلق بالتحكم في النفقات والتقشف، لقد تقشف المواطن سيدي الرئيس حتى أصيب بالجوع، فنجو توضيح القطاعات التي يجب أن تتقشف.

سيدي رئيس الحكومة، إن التحديات التي تنتظر فريقكم وتنتظرنا جميعا كثيرة تفرض على كل واحد أن يؤدي دوره ابتداء بالمواطن الذي ينتظر فقط قدوة خيرة ومخلصة ليتفاعل معها، وانتهاء بالسلطة والمعارضة، لأن الخلاص الذي نتمناه خلاص للجميع والنكسة لا قدر الله نكسة للجميع.

سيدي الرئيس، إن الدولة التي ننشدها ونعمل من أجل إيجادها، هي دولة المساواة بين أبناء الوطن الواحد، دولة حقوق الإنسان وحرية، إذ لا يمكن في اعتقادي لفاقد حق ومسلوب حرية أن يقوم بفعل حضاري ذي قيمة، دولة تقدر فيها القيم، وتسد فيها المسؤوليات على أساس الكفاءة والإخلاص للوطن، لا على أساس الانتماء والولاء، وما يترتب عليه من حرمان الوطن من خدماتهم. فالتهميش والتصنيف الجائر جريمة في حق الوطن قبل أن يكون إضرارا بالمهمش.

السيد الرئيس، إن الحكم الراشد -وهذه تسمية معبرة نشجعها -وهيبة الدولة لا يمكن تحقيقهما بالتعسف والتخويف، فاعملوا على جعل المواطن يحترم دولته، ولا يخافها، فإنه إن احترمها أحبها وأطاعها، وإن خافها نافقها وعمل ضدها في أول فرصة تتاح له.

السيد رئيس الحكومة، توجد قطاعات كثيرة تنتظر عملا دؤوبا وثورة حقيقية لتغيير الأوضاع. ثورة على الذهنيات والسلوكات، فالعدالة مثلا وما آلت إليه من تجاوزات ومهازل في بعض الأحيان، تفرض علينا نظرة جديدة

كما أهنئ الشعب الجزائري على حلول العام الجديد وعيد الفطر المبارك.

كما أنحني أمام أرواح ضحايا زلزال ولاية عين تيموشنت. وقبل التطرق إلى برنامج الحكومة، أحبي القرار الشجاع لرئيس الجمهورية القاضي بالعمو الشامل عن جماعة الجيش الإسلامي للإلتقاء، والنتائج المسجلة في قانون الوثام المدني ليتأكد ما تعهد به الرئيس خلال الحملة الانتخابية لإطفاء نار الفتنة بين الجزائريين.

أما عن برنامج الحكومة والمعبر عن برنامج الرئيس الذي انتخبته أغلبية المواطنين والمدعم من حزب جبهة التحرير الوطني. فأؤيد هذا البرنامج لكن أسجل بعض الملاحظات في الميادين الآتية :

أولا : الطرق والمطارات، لم يتطرق البرنامج في الأشغال الكبرى إلى طريق الوحدة الإفريقية الذي يعتبر أداة وصل أساسية بين الشمال والجنوب وكذا الدول المجاورة.

كما تعاني الولاية التي أمثلها أكبر مشكلة في عدم تعبيد الطرق، وهي أكبر الولايات مساحة، بل هي ربع مساحة الوطن. ألا وهي ولاية تمنراست.

السيد الرئيس، هناك من يطالب بالطرق المزدوجة، بينما بلديات بأكملها لم تعرف نوعية الطرق المعبدة، وعليه أطلب منكم تسجيل هذه الطرق في الأشغال الكبرى في برنامجكم، وهي على النحو الآتي :

- طريق الوحدة الإفريقية.
- تمنراست - عين قزام.
- تمنراست - تين زواتين.
- ترميم الطريق عين صالح تمنراست.
- تمنراست - جانت - ولاية إليزي.
- رقان - برج باجي مختار - ولاية أدرار.

المطارات:

- مطاري عين قزام - وتين زواتين - ولاية تمنراست.
- مطار برج باجي مختار - ولاية أدرار.

ثانيا: مياه الشرب.

السيد الرئيس، تعاني جهات عديدة من الوطن مشكل مياه الشرب، ومن بينها مقر ولاية تمنراست التي سجلت دراسة في السنة الماضية لجلب المياه من عين أتاي، من مسافة 350 كلم.

سيدي الرئيس، أطلب من سيادتكم تسجيل هذا المشروع في برنامج حكومتكم، لأنه لا حياة دون ماء.

ثالثا: التربية والتعليم العالي، نطلب مواصلة ديمقراطية التعليم ومجانيته ورفض خصوصته.

السيد الرئيس، التربية مريضة لأسباب منها :

- نقص الميزانية.
- عدم اختيار المعلمين والأساتذة إلا عن طريق الاستخلاف. مما سبب تراجعا كبيرا في المستويات خاصة في مستوى البكالوريا حيث سجلت أضعف نسبة في ولاية تمنراست (أقل من 7٪) بينما كانت في السنة قبلها أكثر من 22٪. نظرا إلى توجيه الطلبة إلى الجامعات في العاصمة وبعد المسافة وارتفاع سعر تذكرة الطائرة إلى أكثر من 6000 دج والتخبط في مشاكل التسجيل والإقامة ، أطلب منكم سيدي الرئيس تسجيل جامعة إفريقية في ولاية تمنراست لحل مشاكل طلبة الولاية وخاصة العنصر النسوي. هذا من جهة، وكبوابة لإفريقيا يمكنها استقبال طلبة الدول المجاورة من جهة أخرى.

رابعا: المناجم،

السيد الرئيس، للخروج من الأزمة خاصة ما بعد البترول وتقليص البطالة توجد ثروات باطنية كثيرة بالهقار ينبغي استغلالها، وحتى يتسنى ذلك لا بد من دعم، خاصة في الميادين الآتية :

- 1- إيصال الإنارة إلى مراكز وجودها.
- 2- إيصال المياه إلى هذه المراكز أي (لينور وسوناريم والطاقة).

تمنرست لاتصلها الجرائد المكتوبة وهناك فرع للتلفزة حيث كنا نطالب أن تكون محطة لأقصى الجنوب ولكن كل إمكانات هذا الفرع حوت إلى محطة ورقلة. توجد قطاعات عديدة أريد أن أتكلم عنها لأهميتها ولكن لا يسعني ذلك لضيق الوقت مثل النقل، الصحة، التضامن، التشغيل، الشؤون الاجتماعية، البريد، وستكون لي إن شاء الله لقاءات أخرى سأبرمجها لإطلاع القطاعات المعنية على المشاكل، وخاصة تلك التي تخص الولاية التي أمثلها، وفي الأخير أشكركم على حسن الاستماع.

الرئيس: شكرا للسيد محمود، وأحيل الكلمة إلى السيد البشير بوصبيح صالح.

السيد البشير بوصبيح صالح : شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس،
السادة رئيس الحكومة وأعضاءها،
السيدات والسادة النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
إن أول ما يسجل على هذا البرنامج هو أنه اهتم بتشخيص عام للواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد في السنوات الأخيرة، تميز هذا التشخيص بوضوح وصراحة وجرأة غير معهودة، حيث أبرز الثغرات وتكلم عن العيوب وأقر بالأخطاء والانحرافات وفشل السياسات السابقة.

لقد جاء هذا البرنامج خاليا من الآجال والأرقام دون تحديد وسائل وآليات تنفيذ واضحة في مواقع كثيرة، مما يعيق المهمة الرقابية للهيئة التشريعية.

ثم أن البرنامج يتجاوز الأهداف التي حددها رئيس الجمهورية والتي نتمناها وخاصة فيما يتعلق بتجديد الإدارة وإعادة الاعتبار إلى الخدمة العمومية والقضاء على المحاباة والرشوة والتعسف في السلطة وغير ذلك من السلوكات والآفات السلبية التي كرسرت الرداء وعمقت الهوة بين المواطنين والسلطة. هذه الأخيرة واجهتها الإدارة العمومية طبعاً.

أرى أن هيبة الدولة واستعادة الثقة في السلطة لا يمكنهما أن يحصلوا إلا عندما تحترم القوانين ويسود

خامسا: السياحة والصناعة التقليدية.

لدعم برنامجكم في ميدان السياحة والصناعة التقليدية تعرف الجزائر بمناطق سياحية جنوبا وشمالا، خاصة منطقة التاسيلي ناجرو والتاسيلي نهشار.

السيد الرئيس، لا بد من تدعيم الوكالات السياحية بالإمكانات الضرورية بعد نجاح الوئام المدني والاستقرار في الجزائر، لتزدهر السياحة، كما كانت من قبل وتساهم في الخروج من الأزمة الاقتصادية.

سادسا: الكهرباء والغاز.

السيد الرئيس، بلديات بأكملها والعديد من القرى دون إنارة في ولاية تمنرست وأدرار نذكر على سبيل المثال :

- بلدية تين زواتين ولاية تمنرست.

- تيميابين ولاية أدرار.

- قرى في بلدية مقر الولاية تمنرست مثل تاهيفت، أن دالاق، وتدهوت وغيرها. دون أن ننسى ارتفاع فاتورة الكهرباء خاصة في فصل الصيف في الجنوب في المنازل وفي المزارع.

سابعا: تقريب الإدارة من المواطن.

ولدعم ما تطرق إليه برنامجكم الخاص بالتقسيم الإداري والمذكور في برنامج الحكومة السابقة، نطلب استعجالها في جهات عديدة من الوطن. وقبل الوصول إلى النهاية أشير إلى أنه لا بد من الاستعجال في برنامجكم بقانوني البلدية والولاية، ولم يتطرق برنامجكم كذلك إلى تاريخ شروعه في الانتخابات المحلية والوطنية المقبلة.

الفلاحة: دعم الفلاحة الصحراوية وفي الهضاب العليا بالإمكانات الضرورية، منها تربية المواشي خاصة الإبل وتوسيع المقايضة مع الدول المجاورة.

السيد الرئيس، كل ما ذكرناه يعتبر من برنامج رئيس الجمهورية في الحملة الانتخابية وعليه نطلب إدراجه في برنامجكم، وكذلك الإعلام المسموع والمكتوب والتلفزة. كما تعلمون أن ولايات أقصى الجنوب وخاصة ولاية

وإن ما ذكر في إعادة تنظيم القطاع الاقتصادي العمومي والمساهمة في الخصوصية والتدابير المتعلقة بالتضامن الاجتماعي ومكافحة الفقر تحمل آمالا كفيلة إلى حد ما بتحقيق تنمية اقتصادية ورخاء اجتماعي. وألاحظ هنا أن برامج دعم التشغيل ومكافحة البطالة التي انتهجت فيما مضى لم تكن نتائجها مشجعة خاصة تلکم المتعلقة بالقروض البنكية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث كانت محدودة جدا ومتعثرة.

3- التبعية الغذائية، التي لا يمكن أن ترفع إلا باستغلال أمثل لقدراتنا الذاتية خاصة في القطاع الفلاحي.

صحيح أن الجزائر تعاني نقصا في المساحات الزراعية الصالحة للاستغلال والتي تبلغ حوالي 7.5 ملايين هكتار بمعدل 2.9٪ من التراب الوطني، ويزداد هذا النقص بسبب زحف المباني والانجراف والتصحّر مما يحتم حماية هذه الأراضي، لكن يمكن تعويض الأراضي الجنوبية إذا ما أعطيت عناية كافية للفلاحة الصحراوية في جنوبنا الكبير الذي يزرع باحتياطي هائل من المياه السطحية والجوفية يفوق 5 ملايين متر مكعب، كما يتوفر على مساحات شاسعة يمكن أن تستصلح في زراعات استراتيجية كالتمور والزيتون والحبوب والكثير من الخضّر الموسمية المتنوعة، مع ضرورة تشجيع الفلاح ودعمه في هذه المناطق خاصة في تكلفة الكهرباء، عندئذ يتحول طموحنا من الاكتفاء الذاتي إلى تصدير منتجاتنا الفلاحية.

سيدي الرئيس، رغم كل الصعوبات التي تواجهها الحكومة ينبغي أن تتفائل لأن لها مؤيدات ومؤهلات كثيرة ما من شك أنها ستساعد على نجاحها وهي تتمحور في مؤيدتين أساسيين فيما أرى :

1- المؤيد السياسي: كون هذا الطاقم الحكومي جمع أغلب التيارات السياسية الفاعلة في البلاد بشكل لم يسبق أن تحقق، وما من شك أن تظافر الجهود سيدعم برنامج هذه الحكومة، وخاصة عندما تتبنى في برنامجها انتهاج ثقافة الحوار الدائم ودعوة كل الشركاء

العدل وتحفظ الحقوق وتضان كرامة الأفراد، وتكون الإدارة قريبة من المواطن وفي خدمته. لذا ينبغي التعجيل بإدخال إصلاحات جادة وشجاعة على المنظومة الإدارية حيث تضمن مبدأ تكافؤ الفرص، وتقضي على كل أنواع المحسوبية والتمييز بسبب الانتماء السياسي أو الجهوي أو القبلي. كما أن غياب الشرعية في بعض مؤسسات الدولة وتجاوز خيارات الشعب وإرادته من أهم العوامل التي عمقت الهوة بين المواطن والسلطة، وزادت في تعقيد الأزمة، وهذا من أهم ما ينبغي الانتباه إليه في المحطات الانتخابية القادمة، وعند التعيينات الهامة.

ومن الأمور التي تفتك بمجتمعنا اليوم تفشي الآفات الاجتماعية والانحرافات الخلقية، والتي لها انعكاسات سلبية جدا على التنمية والمواطنة، وأرى أن أهم حصن يمكن أن يلجأ إليه في هذا الشأن هو الإسلام بترسيخ التربية الإسلامية وتقوية الوازع الديني بمفهومه الإسلامي السمح من خلال المنظومة التربوية والمسجد الذي نعتبره إشعاعا ونورا ودعوة وتربية للمجتمع الذي ينبغي الاعتناء به أكثر، ووسائل الإعلام السمعية البصرية التي ينبغي أن تؤدي دورا تربويا بارزا ومميزا في مكافحة هذه الآفات وإصلاح الفرد والمجتمع.

سيدي الرئيس، ذكر البرنامج أن ثمة مواطن ضعف تعانيها البلاد والتي منها :

1- النمو الديمغرافي المرتفع، الذي انجرت عنه توترات بالغة في مجال التكفل بالحاجات الاجتماعية في التربية والصحة والسكن... إلخ. والحقيقة أن الإمكانيات التي تزخر بها البلاد تتعدى أضعاف المرات الكثافة السكانية، وإنما تكمن العلة في ضعف استغلال هذه الإمكانيات وعدم مواكبة التنمية الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي للنمو الديمغرافي.

2- الإيرادات الخارجية التي تأتي أساسا من المحروقات والتي تعتبر سوقها مضطربة جدا، مما يحتم انتهاج سياسة فعالة تهدف إلى تشجيع عمليات التصدير وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب، السلام عليكم وبعد،
قبل الشروع في تقديم بعض التصورات عن برنامج
الحكومة، ليأذن لي الزملاء بإبداء الملاحظات الآتية :
الملاحظة الأولى : إذا اعتبرنا أن سنة 1999 كانت
موضوعيا سنة المنعرج الحاسم في مسار الخروج من
الأزمة التي أفرزت أحداثا مؤلمة وتحولات قاسية خاصة
على الصعيد الاجتماعي، فإننا نعتقد أنه أضحي من
الضروري دعم ما تحقق تجاه تلبية طموحات المواطنين
وتوقعاتهم وترسيخ المواقع التي استرجعتها الجزائر على
المستويين الجهوي والعالمي.

الملاحظة الثانية : يمكن اعتبار البرنامج المعروض علينا
للمناقشة حصيلة للمنهجية التي تزمع الحكومة اعتمادها
لتطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية على نحو
يساعدها في تشكيل وهندسة معالم الممارسات
المؤسسية المتسمة بالفتوح والشفافية والتشاور، والتي
من شأنها تأمين الحريات الفردية والجماعية وتطوير رؤى
جديدة للإدارة ابتداء من رد الاعتبار إلى الخدمة العمومية
والقيام بانتفاضة هادئة لمواجهة آفات المحاباة والرشوة
والتعسف في استعمال السلطة واستغلال النفوذ، ومن
البديهي أن تحقيق تلك الغايات يتطلب تقوية أطر تنشيط
الاقتصاد الوطني وتدعيم الوسائل الكفيلة بتنمية الموارد
البشرية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والتضامن الوطني.

الملاحظة الثالثة : لا بد من استغلال المناقشات الجارية
حول برنامج الحكومة في نشر الحوار بالعقل، وبيدأ
الاستثمار المنتج للأفكار والحوار بالعقل، بالاتفاق
الضمني أو الصريح على لغة التخاطب. وما إذا كانت هذه
اللغة كمية أو كيفية.

صحيح إن افتقار البرنامج إلى الأرقام قد يدفع إلى
التشكيك في نوايا الحكومة والاعتقاد أنها تسعى إلى

الاجتماعيين والاقتصاديين إليه وكل الفعاليات التي
تحمل انشغالات مجتمعنا وتصوراتنا، وتعبئة كل مواطن
ومواطنة ومشاركتهما.

نشمن نحن في حركة مجتمع السلم هذا التوجه الذي يؤكد
التخلي عن سياسة الإقصاء والتهميش التي عانتها البلاد
طويلا، ونتبنى مبدأ توسيع قاعدة الحكم وسياسة
المشاركة التي دعت إليها حركتنا وكان لها السبق إليها.

2- المؤيد الواقعي : وهي مواطن القوة والمقدرات التي
ذكرها البرنامج ولا داعي لإعادة ذكرها. فليس للحكومة
إذن عذر مع وجود هذه المؤيدات إضافة إلى استفادة
تجارب الحكومة السابقة.

وفي الأخير، سيدي رئيس الحكومة، لا يفوتني بهذه
المناسبة أن أنقل إليكم وإلى السيد وزير الموارد المائية
صرخة سكان ولاية الوادي التي تعاني كارثة صعود المياه
التي تكلمنا عنها كثيرا، وكثيرا. وما نزال نتكلم عنها
سيدي رئيس الحكومة حتى يتكفل بها، بأن تحظى
بأولوية وأن يتكفل بهذا الملف بصفة نهائية في هذه
الحكومة. وسيكون لكم إن شاء الله شرف ذلك. كما لا
يفوتني أن أنبه السيد وزير المجاهدين إلى ضرورة
التعجيل بتسوية الآلاف من ملفات الاعتراف وتعديل
عضوية الكثير من المجاهدين وذوي الحقوق والتي بقي
الكثير منها عالقا بعد وفاة رئيس لجنة إثبات العضوية
(سي الطيب صديقي عليه رحمة الله) منذ حوالي
4 أشهر. ولذلك يجدر بنا الانتباه إلى هذه الملفات
والتعجيل بتسويتها، وشكرا على حسن الإصغاء،
والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد البشير، أحيل الكلمة إلى السيد
عبد الحميد بن الشيخ الحسين.

السيد عبد الحميد بن الشيخ الحسين: شكرا سيدي
الرئيس.

مفهومنا لنظام اقتصاد السوق الذي ينبغي تعميقه هو ذلك الذي نستعمل فيه ما أمكن من آليات السوق وقواعده وتتدخل فيه الدولة كلما اقتضت الضرورة مع منح التشاور الاجتماعي المكانة التي يستحقها.

سيدي الرئيس، أرحب على هذه المسألة، وبنفس القدر أرحب أيضا على ضرورة ترك المؤسسات تباشر وظائفها حتى تتفرغ الدولة لأداء وظائف الحماية والضبط ورسم الاستراتيجيات التي من شأنها القضاء على سلوك هدر أموال الشعب وسوء التصرف فيها.

ثالثا / حول قطاع التربية والتعليم:

فإذا سلمنا أن قطاع التربية والتعليم هو رقم أساسي في معادلة التنمية الوطنية، فإننا ندعو الحكومة إلى تطوير رؤيتها في هذه المسألة. والاعتناء بها أكثر، خاصة وأن مكانة التعليم العالي كما أوردها برنامج الحكومة لا تدفعنا إلى الاطمئنان والتفاؤل بخصوص ترقية مكانة الجامعة والجامعيين إلى مستوى ما ينتظره المجتمع. وعليه نتوقع منكم، السيد رئيس الحكومة، الإعلان وبصراحة أن الجامعة هي أولوية وطنية، والإسراع بتقديم مشروع قانون الأستاذ الباحث، والتعامل إيجابيا مع مطالب أساتذة الجامعة، خاصة المطالب الاجتماعية.

رابعا / حول قطاع الدفاع الوطني:

من المؤكد أن الجيش الوطني الشعبي هو الدرع الواقى للسيادة الوطنية. ومنبع تماسك الأمة، ومادام أن الأمر كذلك، فإننا نشاطر الانشغال الوارد في برنامج الحكومة بخصوص تكييف الخدمة الوطنية، وتطوير القدرات الدفاعية للجيش الوطني الشعبي، وهذا الجيش الذي سيبقى دائما وأبدا جيشا مشبعا بمثل السلم والتقدم، وبالإخلاص في خدمة الأمة. ومتأسلا في أحشائها اجتماعيا ووجدانيا، كما عبر عن ذلك فخامة رئيس الجمهورية.

وأخيرا أشكر السيد الرئيس، وأتمنى لحكومتم التوفيق والسلام عليكم.

التمويه وإخفاء الحقائق عن الشعب. لكن حينما نعلم أننا مجتمع يدمن تعاطي الأرقام بلا قيود، نعتقد أنه من المناسب ألا نحاسب الحكومة على هذا المظهر القاصر في البرنامج ونعتمد على الحس الكيفي. لكي لا نبقي أسرى الوجود المسبق للأرقام التي كثيرا ما أسيء استعمالها لتصبح في نهاية المطاف عديمة الجدوى.

سيدي الرئيس، تلکم هي الملاحظات التي أردت تقديمها أملا أن تكون قد حددت توجه ما سأقوله بإيجاز شديد. وذلك على النحو الآتي :

أولا / الإدارة في منظور برنامج الحكومة :

إذا كان من مسلمات القول إن الإدارة هي العمود الفقري للسلطة التنفيذية. وأن التضحية بحياد الإدارة الجزائرية لفائدة المصالح الخاصة كان السبب الرئيسي الذي سود صورتها الذهنية لدى المواطنين.

ومهما يكن، سيدي الرئيس، دعوني أعرب لكم عن تحفظي بخصوص مفهوم حياد الإدارة، وأقترح تعويضه بمفهوم الانحياز. لا يكون انحياز الإدارة إلى طبقة على حساب طبقة أو الانحياز لحزب سياسي دون غيره... بل الانحياز الذي ننشده للإدارة الجزائرية هو إلى الخدمة العمومية وإلى كل المواطنين.

وبذلك فقط السيد رئيس الحكومة، نمکن الإدارة الجزائرية من التصالح مع نفسها ومع المجتمع.

ثانيا / حول التطهير المؤسسي والتشريعي والتنظيمي: من المؤكد أنه لا يوجد توافق بين السياق المؤسسي والتشريعي والتنظيمي وبين الدور الجديد للدولة، وكذا مع الخيارات الأساسية لاقتصاد السوق.

وعموما وبصرف النظر عن النقاش الدائر حول مفهوم اقتصاد السوق والذي، سيدي رئيس الحكومة، ساهتم فيه بالعديد من المقالات خاصة المقالة المنشورة سنة 1991 التي تتحدث عن مفهوم اقتصاد السوق، فإن

لم تدم طويلا وبدأت أحداث 1991، ثم العنف المسلح وتوسعت رقعة الإرهاب لتشمل جميع ولايات الوطن حيث ذهب ضحيتها أكثر من 100.000 جزائري.

سيدي الرئيس،
ندخل اليوم الألفية الجديدة، برئيس جمهورية قوي، معروف بدبلوماسية، ورئيس حكومة هادئ وطيب القلب معروف كخبير في عالم الاقتصاد، إلا أن هذا لا يكفي لدفع العجلة إلى الأمام.

سيدي الرئيس،
ورد في برنامج الحكومة: "إن الإدارة التي تمثل العمود الفقري للسلطة التنفيذية قد ضحت أحيانا بحيادها لفائدة المصالح الخاصة والرشوة وأن خير دليل هو الاعتراف".

سخرت الأمم والشعوب كل الطاقات البشرية ووضعت على رأسها صفوة النخبة وعمت التعليم ونشرت الثقافة وأصبحت لديها مجموعة كبيرة من المفكرين إن لم نقل الأغلبية الساحقة والكل يصب في وعاء الأمة، ويشارك بالرأي بهذا الأسلوب أو ذاك من أجل بناء البلاد وتقوية الكيان العام، واكتسبوا خبرات كبيرة في النظام السياسي. وتطبعوا على الحكم الشعبي وكيفية ممارسة الحرية الفردية والجماعية. ومع ذلك نراهم لا يكتفون بما توصلوا إليه من أنظمة بل يبحثون دائما عن أحسن الأساليب وأجود الأنظمة بناء على سنة التطور المستمر، والاكتشافات الجديدة في مختلف ميادين الحياة. بينما نحن نعيش على الأنظمة البدائية والعادات والتقاليد البالية، بالإضافة إلى خنق الطبقة الواعية وكبت المواهب الخلاقة، والانفراد بالقيادة، ومن هنا ظلت المسافة وستبقى طويلة بيننا وبينهم، إن نحن تمادينا في هذا الحال ولم نغير أسلوب حياتنا، وطرق سياساتنا، وهل يمكن المقارنة بين شعب يسير بملايين العقول شعب يسير برأس واحد؟

إن المسؤولين عن تسيير الإدارة الذين ظلوا يحكمون الشعب منذ الاستقلال يتقبلون في المناصب دون رقابة ولا

الرئيس: أشكر السيد بن الشيخ الحسين عبد الحميد، يفضل السيد عبد المجيد بوجمعة تقديم تدخله كتابيا، أحيل الكلمة الآن إلى السيد بقيوي عبد القادر.

السيد عبد القادر بقيوي: بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

سيدي الرئيس،
يوجد بين أيدينا اليوم، برنامج ثالث حكومة منذ تنصيب هذا المجلس الموقر، وثامن حكومة بعد أحداث أكتوبر 1988.

لقد ألقينا نظرة عامة على برنامج حكومة السيد أحمد بن بيتور، وقمنا بتحليله والوقوف على أهدافه واتجاهاته واستخلصنا أنه في واقع الأمر مخطط عمل لبرنامج سياسي يرتكز أساسا على الجانب الاقتصادي.

سيدي الرئيس،
لقد عانى الشعب الجزائري منذ حقبة طويلة استبداد الحكام، سواء أكان ذلك في عهد الاحتلال الأجنبي أم في عهد الاستقلال حتى أصبح يعتقد أن هناك أناسا خلقوا ليحكموا وأناسا خلقوا ليحاكموا. فالمسألة قضاء وقدر، ولا تقبل النقاش. بيد أن الأجيال الجديدة التي نالت نصيبا من التعليم أخذت تدرك خطورة الوضع وعدم تناسبه مع الحياة الاجتماعية المشتركة التي ينبغي أن يتساوى فيها الأفراد، سواء أكانوا حكاما أم محكومين وكلهم يملكون حق المشاركة في تقرير مصيرهم، نظرا إلى ملاحظتهم للشعوب الأخرى وإطلاعهم على النظريات السياسية المختلفة فأخذوا يتوقون إلى نظام سياسي جديد يخدم المصلحة العامة، حيث تشارك فيه كل الطبقات وهو ما يسمى بالحكم الديمقراطي، وفعلا تمردوا وقاموا بتظاهرات عديدة تثبت عدم رضاهم وسخطهم فكانت أحداث أكتوبر 1988 بمثابة حد فاصل بين ذلك النظام وبين النظام المطلوب تطبيقه في الحياة. الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في الدستور، الذي جاء بأسلوب جديد يناسب الحريات والحقوق والمشاركة في تسيير شؤون البلاد. وبذلك دخلت الجزائر مرحلة جديدة. إلا أن الفرحة

مستوى الطموح وتنهض بالمسؤولية الثقيلة الملقاة على عاتقها.

تقول الحكومة إنها ستضع حدا بجميع الوسائل القانونية لكل التجاوزات والتعسفات والمحسوبية والمحاباة في ممارسة السلطة من قبل أعوان الدولة. أسوق مثالا حيا، سيدي الرئيس، في يدي وثيقة هي عبارة عن فتوى أصدرها ناظر الشؤون الدينية لولاية تلمسان ونسبها إلى المجلس العلمي للنظارة، وهذا عشية ليلة القدر المباركة، حيث يرخص فيها للبلدية تحويل رفات الموتى الموجودة بإحدى مقابر بلدية بولاية تلمسان إلى مكان آخر. وهذا من أجل استغلال أرض هذه المقبرة في بناء مرقص وحانة.

كيف يمكن إقناع المواطن الذي شاهد هذا النوع من التصرف، بإصلاح الإدارة؟.

سيدي الرئيس،

ينبغي أن تكون أجهزة الدولة قدوة حسنة للمواطنين في أفكارها وأعمالها، وأقوالها. بناء على القول المأثور: الناس على دين ملوكهم، إذا صلح الملك صلحت الرعية وإذا فسد الحكام فسدت الرعية.

إذن يجب القضاء على مثل هذه الأمراض الاجتماعية من استبداد وتسلط إداري، ورشوة وتزوير وخيانة وغش واختلاس وظلم وجهوية، ومحسوبية وإهمال ولا مبالاة وانحلال خلقي، والعمل على تطهير الدولة من هذه العناصر المستهترّة والفاصلة والمعرّقة. فإذا حاربنا هذه الأمراض لن يكون هناك إرهاب ولا عنف في المستقبل.

شكرا سيدي الرئيس، والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد بقوي، وأحيل الكلمة إلى السيد مجيد يوسف، أضيف له دقيقتين من حصة الكتلة.

السيد مجيد يوسف: السيد الرئيس،

سيداتي، سادتي، السلام عليكم.

محاسبة ولا مقاييس ولا شروط وليست لديهم كفاءات. حيث يقودون الشعب حسب هواهم ويعتبرون أنفسهم مثاليين معصومين من الخطأ وهذا نتيجة احتكار السلطة في الدولة. وبالتالي أصبح الإداريون جواسيس على الشعب وحراس الإدارة، وهم يبررون استبدادهم هذا بعدم وعي الشعب الذي لا يستطيع أن يمارس الحرية والسيادة، كأنهم من النخبة! مع أنهم من أبسط الناس ولا يسمحون بالنقد والجدال والمعارضة. وكل مواطن يحاول أن يصلح الوضع أو ينقده أو يبدي رأيا مخالفا لآرائهم يعتبر مشوشا بل خائنا، بل إرهابيا ويوضع له ملف أسود ويحاط بحراسة مشددة، كما توضع في طريقه كل العراقيل والمضايقات ويمنع من كل مبادرة أو ترقية، وهذا ما لاحظناه في الحكومة السابقة.

سيدي الرئيس،

لقد أصبحت الإدارة في خدمة أشخاص وليس في خدمة الوطن والشعب، ويتسابقون على المناصب وعلى امتلاك الثروات بأية طريقة كانت ولم تكن المناصب توزع حسب مقاييس علمية أو أخلاقية وإنما كانت تمنح حسب رغبات الأشخاص الذين بيدهم الحل والعقد وتطابق الميول والهوايات.

وبذلك ظهرت طبقة متميزة لا ينطبق عليها ما ينطبق على الشعب. والطريق مفتوح أمام هذه الطبقة في كل شيء في الاقتصاد وفي الشؤون الاجتماعية وتقضي مصالحها بكل سهولة وتحصل على ما تريد، متى شاءت، مادامت تملك المفتاح الذي يفتح لها كل الأبواب، بحكم المنصب أو الموالاة لصاحب المنصب.

سيدي الرئيس،

لقد حان الوقت لوضع حد للاحتكار والتلاعب بعواطف المواطنين ومكاسب الشعب، وتعتبر العشرية الدموية الحد الفاصل بين الاحتكار والاستبداد وبين الحرية والسيادة الشعبية. لقد مضى عهد المغالطات والتحذير والتفريغ وأتى عهد الصراحة والوضوح والعمل الجماعي البناء. ولهذا فالمطلوب من الحكومة أن تكون في

ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية باختيار مشروع مجتمع معاصر.

إن الجزائر قد تخلفت نظرا إلى كونها اختارت التخلف عمدا أو بغير عمد.

إننا ندفع ثمنا غاليا منذ عشر سنوات، وبالتالي يجب أن تتدارك الجزائر هذا الأمر وباستطاعتها أن تتداركه، ونحن متفائلون بهذا، نظرا إلى أهمية إمكانات البلاد وتأکید الإرادة السياسية ذلك.

ولهذا السبب كان ينبغي لهذا البرنامج أن يدرج بعض الاقتراحات المتعلقة باختيار العصرية والديمقراطية. تتعلق هذه الاقتراحات بميادين عديدة، كما يمكنها أن تمنح ضمانات أكثر لهذا البرنامج.

أما بخصوص التنمية الاقتصادية، فيتعلق الأمر بتحديد الإجراءات والتدابير اللازمة لتأسيس تنمية مدعمة تفوق نسبة 6٪ في السنة، هذا الرقم الذي يعتبر حسب المختصين الحد الأدنى الذي قد يحقق تقليص البطالة.

أما فيما يخص التحكم في التضخم، فإن الارتفاع المستمر للكتلة النقدية يحدث تصاعدا في الأسعار يتعدى نسبة 10٪ في السنة، هذه الوضعية قد تعرقل بصفة معتبرة قدرات البلاد التنموية.

أما فيما يتعلق بإعادة دعم الاستثمار، فيظهر أن هذا البرنامج يفضل اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي وتقليص الدين الخارجي. في الحقيقة علمتنا التجربة أنه ينبغي الاعتماد أكثر على إمكانات البلاد.

أما بخصوص تحسين الإنتاجية، فيعلم الجميع ضرورة إصلاح نظام التكوين. وتكمن الاختلافات في كفاءات تطبيقه فقط. أعتقد أن تشكيل لجنة وطنية لإصلاح نظام التكوين أمر مستعجل مثل ما هو الشأن بالنسبة إلى اللجنة الخاصة بإصلاح النظام القضائي.

أتمنى في البداية أن تكون هذه السنة الجديدة سنة حاملة السلم والأمن والازدهار للشعب الجزائري، إنها أمنية صادرة عن نائب ممثل لإحدى الولايات التي عانت الأعمال الإرهابية كثيرا ألا وهي ولاية بومرداس، وأعتقد أنه كلما وضع إرهابي سلاحه أنقذت حياة مواطن، إنه انتصار الحياة على الموت.

يجب علينا أن نقف بإجلال أمام أرواح شهداء الديمقراطية. كما يجب أن نطلب الاعتراف وضمان الحقوق المعنوية والمادية لضحايا الإرهاب وهو أمر يعتبر ضروريا ومستعجلا.

بخصوص الحكومة الجديدة التي أخذت على عاتقها مهمة تسيير شؤون البلاد والتي تعرض علينا اليوم برنامجها للمناقشة أقول: إنه عند قراءة هذا البرنامج يجدر الاعتراف بوجوب دعم الاقتراحات الواردة في هذه الوثيقة وتشجيعها والتي ترمي إلى تحقيق تقدم في التنمية الاقتصادية وإعادة الهيكلة الاجتماعية كما يأتي:

- دعم اقتصاد السوق بطريقة استراتيجية وتنظيمية.
- التسيير المحكم لكل العناصر المهيكلة للمجتمع الجزائري.
- منح تنمية نظام التربية والتكوين الأولوية وتطويره خاصة فيما يتعلق بمراجعته في العمق.
- تكريس نظام التضامن الاجتماعي الفعلي، والعناية المخصصة لدعم العلاقات مع بلدان المغرب العربي الكبير والاتحاد الأوروبي. غير أنه كان من المستحسن أن يتعرض هذا البرنامج إلى إجراء تحليل للأزمة الجزائرية قبل أن يقترح الحلول.

لقد نسبت هذه الأزمة إلى النمو الديمغرافي وقلة الأراضي الزراعية، وعدم استقرار أسعار المحروقات، ولأهمية ديوننا الخارجية، والرشوة وصعوبة الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي. فكل هذا يعتبر معاينة أكثر مما هو تحليل، حيث لا يخفى على هذا المجلس الموقر أن وجهة نظر التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية تتمثل في

تحمله في طياتها من تحديات جسام وتحولات عميقة تمس الأبعاد الجيوستراتيجية، على الصعيدين الجهوي والإقليمي. وهو أمر يفرض علينا أن نتكيف إيجابيا مع مفاهيم وأبعاد جديدة، كالعولمة والشمولية في العلاقات، وإلغاء الحدود، وإعادة تشكيل مفهوم الدولة ومقوماتها، لكن دون أن يعرضنا ذلك إلى إتلاف شخصيتنا وخصوصياتنا أو قيمنا الحضارية والإسلامية التي ستبقى الحصن الحصين لأمتنا.

سيدي الرئيس،

وإذ نستقبل برنامج الحكومة للمرة الثالثة في عهدتنا البرلمانية هذه، فإنه لا يفوتنا أن نشمن توسيع الهيئة التنفيذية الجديدة إلى الأحزاب التي التحقت بالائتلاف الحكومي. هذا التوسيع الذي سيفتح الباب أمام تظافر جهود الجميع لمواجهة مختلف التحديات المفروضة علينا. هذا التظافر في الجهود لا مناص أنه سيحقق التعايش السياسي الذي طالما كانت تدعو إليه حركة مجتمع السلم من خلال شعارها المعروف: الجزائر حررها جميع المخلصين وبينها جميع المخلصين.

كما جاءت هذه الحكومة متزامنة مع منعرج هام في مسار تحقيق مسعى الوئام المدني من خلال الانتقال من المعالجة الأمنية والقانونية إلى الأبعاد المختلفة التي يجب أن يستغرقها هذا المسعى. ولا أدل على ذلك من الإجراء التاريخي والشجاع، المتمثل في العفو الشامل الذي أصدره فخامة رئيس الجمهورية.

وفي هذا الصدد فقد جاءت مبادرة حركة مجتمع السلم لترقية الوئام المدني كدلالة على ضرورة تطوير جميع الآليات الكفيلة بتحقيق المسعى من خلال تحريك جميع أبعاده لتؤثر في مختلف مظاهر الحياة الوطنية، حتى نضمن استقرار البلاد ورفقيها. وهو أمر لا تخفى أولويته على من يريد الخير لهذا الوطن، وهو أمر يجب أن يتوخاه كذلك برنامج الحكومة وعمل الطاقم الحكومي وكل القوى الحية في البلاد.

ولكن في الأمد القصير يجدر القول إن مستوى الأجور منخفض جدا لا يتماشى مع نوعية العمل الذي يتطلبه مجتمع يسير في طريق التنمية، فلا نستطيع أن نطلب تحقيق إنتاجية على الطريقة الأمريكية وتمنح أجورا على الطريقة الإفريقية. كما يجب اتخاذ إجراءات جبارة لتقليص الفوارق في التوزيع، لأن استقرار المداخل في الجزائر يعرقل النمو وانسجام المجتمع.

أما فيما يتعلق بالجانب التنظيمي، فيجب التفكير في إعادة التقسيم الإداري، حيث لا يكون مؤسسا على معطيات سياسية بل من شأنه أن يحدث أقطابا اقتصادية جهوية قادرة على التكفل الذاتي.

لقد أعلنت الحكومة عزمها على فتح ورشات كبيرة، ولكنها لم تعلن عن الإمكانيات والآجال المخصصة لذلك. ويبقى المجتمع الذي يريد السير نحو الأمام هو الذي سينتهج طريق العصرية والديمقراطية. وشكرا.

الرئيس: أشكر السيد يوسف، وأحيل الكلمة إلى السيد عز الدين بندي عبد الله، وهذا باسم الكتلة.

السيد عز الدين بندي عبد الله: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السادة والسيدات رجال الإعلام ونساءه،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحمد الله في البداية على أن يسر للجزائر ما يجمع كلمتها ويقرب مختلف رؤى أبنائها في حكومة سياسية موسعة، تزامن تنصيبها مع مجموعة من الأحداث عرفها العالم بصفة عامة وعرفتها البلاد بصفة خاصة. فقد جاءت هذه الحكومة مع حلول عيد الفطر المبارك، كما جاءت مزامنة لنهاية قرن وبداية ألفية جديدة، مع ما

التي يعانيتها الشعب، ولا يمكن إزالة هذا التشكيك إلا بالمبادرة السريعة إلى تجسيد هذه التحولات العميقة على مستوى السلوك الإداري والتسييري والإعلامي والعلاقات مع المواطن، هذا المواطن الذي ما يزال أسير الإرهاب الإداري وأسير النظرة الاستعلائية.

سيدي رئيس الحكومة، لقد تزامن تشكيل هذه الحكومة مع حدوث كوارث طبيعية أصابت البلاد في بعض ربوعها وهو الزلزال الذي ضرب ولاية عين تموشنت والعاصفة الثلجية التي مست ولايتي النعامة والبيض، وقد شهد المواطنون القصور الواضح في تسيير مضاعفات هذا المصاب الجلل ومعالجته حتى خشينا أن يتطور الوضع إلى انزلاقات نحن أشد ما نكون في غنى عنها، إننا نفر بضخامة ما أصاب البلاد وصعوبة التصدي لهذه المضاعفات في هذا الظرف العصيب بالذات، غير أن كل هذا لا يعذرنا البتة في تغيير الأساليب البالية والممارسات التي عفا عنها الزمن في التعامل مع الأزمات والقضايا التي تهم المواطن، إن هذه الكوارث التي كنا لا نتمناها لبلادنا ولا لأي بلد آخر لتشكّل محكا حقيقيا للحكومة الجديدة وطريقة العمل التي يقترحها برنامجها، فالحكومة في حاجة إلى أن تثبت للشعب أن هذه التحولات العميقة قد شرع فيها فعلا من خلال التصدي لهذه الكوارث التي أصابت المواطن في نفسه وماله ووضعت أول تحدٍ لطاغم حكومي يريد أن يرسي قواعد عمل جديدة تبدأ أساسا بالاهتمام بالشعب وحقوق المواطنين.

سيدي الرئيس، لقد توخى المشروع إعادة بناء دولة قوية ومهابة الجانب، ونحن نرى أن هذا شرط محوري في إرساء معالم الاستقرار الدائم والنمو المضطرد، إلا أن هيبة الدولة لا تبدأ باحترام المواطن لدولته، كما عودتنا السياسات السابقة، وإنما يبدأ تجسيدها فعليا من خلال احترام الدولة للمواطن وبقائها الدائم في خدمته، إن هيبة الدولة لا تعزز إلا باحترام السلطة للقوانين والتشريعات التي تحكم البلاد قبل احترام المواطن لها. إن تعسف المسؤولين دستوريا وقانونا يفتح الباب مباشرة أمام

سيدي الرئيس،

أما عن البرنامج، فقد جاء في تصوره لتشخيص الأزمة وأسبابها المتعددة والحلول المقترحة، مؤكدا القطيعة مع الأساليب السابقة والمقاربات التي لم تستطع أن تتخلص من النظرة الاستئصالية ومنهجية الكل الأمني المدمرة. وما يزيد هذا التصور قوة وجلاء، هو ذلك الانتصار الكبير لمدرسة السلم والاعتدال، وقيم المصالحة الوطنية التي صارت تجري مفرداتها على السنة الجميع، على اختلاف مشاربهم السياسية والفكرية.

لقد جاء هذا المشروع بمقاربة منهجية مغايرة لما عودتنا عليه الحكومة السالفة، خاصة ما يتعلق بأسلوب الصراحة والشجاعة في تشخيص النقائص والأخطاء والانحرافات والإقرار بفشل السياسات السابقة أو ما يتعلق بالتحديد الواضح لحدود إمكانيات العمل من خلال تعريف المعوقات والطاقت أو ما يتعلق باعتماد منهجية تحديد سياسة عامة تكون مرجعا لبرامج قطاعية عملية يتم تحيينها أو إسقاطها على محتوى قانون المالية.

إن هذه الطريقة التي طالما نادينا بها في حركة مجتمع السلم عند مناقشتنا قوانين المالية المختلفة، حيث لم نكن نلمس تلك العلاقة الطبيعية التي تجعل من قانون المالية أداة لتجسيد برنامج واضح المعالم، إلا أن هذه الطريقة على أفضليتها لا تسعف الهيئة التشريعية الموقرة في أدائها البرلماني الرقابي، لذلك نرى ضرورة تمكين هذه الهيئة الموقرة من البرامج التطبيقية القطاعية بالكيفيات المناسبة، نأمل من جهة أخرى أن تسمح هذه الطريقة بألية تعاون جديدة بين الحكومة والبرلمان يكون من شأنها ترقية العلاقات وتحسينها تجنباً للشغرات والتوترات والانسدادات التي شاءت أن تعكر الأجواء بين الحين والآخر.

حقا كما قلت سيدي رئيس الحكومة إن هذا البرنامج الذي يطمح إلى التقويم والتجديد هو بالضرورة مسعى يعد بتحويلات عديدة ينبغي تعميقها وتحقيقها، وصحيح أيضا كما قلت سيدي رئيس الحكومة، إن هذا البرنامج سيواجه شعورا بالتشكيك في نجاعته بالنظر إلى جملة الصعوبات

وقتا أطول وأكثر مما كانت تستحق بسبب افتقارها إلى الوضوح في التصور والصراحة والشجاعة في الطرح والتذبذب والتردد في القرار. تتطلب هذه النقطة ولاشك تضحيات جديدة من المواطن وصبرا أكبر على شوائبها. إن هذا يلزم الحكومة أن تفكر مليا في كيفية دعم السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية بما يكرس التضامن الفعلي بين الفقراء والأغنياء ويضمن اللحمة القوية بين أبناء الوطن الواحد بتقاسمهم أعراض الأزمة قبل عائدات الاستقرار والازدهار. كما تتطلب هذه النقطة البدء في تكريس قيمة العمل في المجتمع كبديل حقيقي ودائم لكل ثروة زائلة لامحالة مهما كانت طائلة، كما يجب اعتماد قيمة العمل معيارا أساسيا ومرجعيا لا يمكن تجاوزه في اعتبار فضل كل جزائري وجزائرية وقدر إسهام كل واحد منهما في بناء الوطن.

سيدي الرئيس، لقد أشار مشروع البرنامج إشارة واضحة إلى ضرورة تصالح الإدارة مع المواطن عن طريق الاضطلاع بالصلاحيات الحقيقية المنوطة بالخدمة العمومية خاصة الإدارة المحلية التي اعتبرها البرنامج الصورة النهائية عن أية لا مركزية، كما اعترف لها هذا المشروع باستقلالية حقيقية عبر مراجعة قانوني البلدية والولاية، وكذا إعادة النظر في التنظيم الإداري الإقليمي، ومع إشاراتنا بهذا التوجه الصريح والشجاع، فإننا نرى ضرورة امتداد هذا التوجه إلى مختلف القطاعات والمصالح والهيكل المعنية والتي يقوم عليها بعث التنمية الوطنية، إذ لا يعقل أن يبقى التأهيل الهيكلي للاقتصاد دون الامتداد المحلي الذي يحقق مفهوم الخدمة العمومية لصالح المواطن، سواء أكان مستهلكا أم عاملا أم مستثمرا أم قاضيا. إن هذا الشمول في الاستقلالية الذي يجب أن يطبع كل هياكل الدولة هو الوسيلة المحورية التي تجعل الإدارة العمومية بل الدولة نفسها بكل دالاتها قريبة من المواطن سواء أكان يقطن الريف أم يسكن المدينة.

سيدي الرئيس، إن رفع التحديات القائمة والتي تتجاوز الفريق الحكومي، كما جاء في البرنامج يستوجب التعبئة

المواطن ليتجاوز بدوره قوانين البلاد، ولا تتحقق هيبة الدولة كذلك دون مصداقية جهاز العدالة الذي لم يصبح محل ثقة من المواطن. إن إصلاح العدالة لن يتحقق بإجراءات تقنية بقدر ما يتطلب آليات إعادة بناء الفهم العميق لمفهوم دولة الحق والقانون كسبيل أوجد لإعادة بناء ثقة المواطن في الأحكام القضائية ومن خلالها ثقته في دولته وفي سيادة القانون على الجميع دون تمييز، وإن أي قانون لا تحترم فيه كليات الإسلام ومقاصده من حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل، أقول، إن أي قانون لا تحترم فيه كليات الإسلام ومقاصده والسنن الكونية سيولد لامحالة توترا أنيا أو تمردا مستقبليا لا قدر الله. تستلزم هيبة الدولة كذلك تكريس الديمقراطية الحقيقية وتعميقها بما يمكن المواطن المشاركة في تحديد مصيره واختيار حكامه بكل حرية ونزاهة بعيدا عن كل أشكال الضغط والتجاوز والمصادرة لآرائه ومواقفه. إن تعميق الديمقراطية في المجال السياسي لا يكفي وحده للخروج من الأزمة التي تتخط فيها البلاد، بل لابد أن تشفع وتصحب بديمقراطية حقيقية للفضاءات الاقتصادية دون احتكار معلن أو مضمّر، إن هذه الديمقراطية الاقتصادية لكفيلة بأن تفتح المجال أمام المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين الوطنيين والأجانب في ظل منافسة شفافة وعادلة يستفيدها المواطن قبل كل شيء كي تتجسد فكرة العقد الاجتماعي الجديد بين السلطة والمجتمع، عقد اجتماعي يعرف فيه كل جزائري وجزائرية ما لهما من حقوق وما عليهما من واجبات، وإن الديمقراطية الاقتصادية لا تعني تهريب الأموال دون حساب أو تبييضها دون رقابة أو تسييرها دون شفافية.

سيدي الرئيس، نعتبر هذا البرنامج يسجل نقلة نوعية تتمثل في الانتقال من المعالجة الكمية التي تتوخى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى إلى المعالجة النوعية التي تهدف إلى التأهيل الهيكلي للاقتصاد الوطني، وهذا يعني أن هناك نوعا من الاستمرارية في معالجة الأزمة والنهوض بالاقتصاد، إلا أننا مانزال نرى في حركة مجتمع السلم أن المرحلة السالفة قد استغرقت

الرئيس: شكرا للسيد عبد الله، وأحيل الكلمة إلى السيد نجيب دنون.

السيد نجيب دنون: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السادة الحضور،
السلام عليكم.

أودّ قبل الشروع في مناقشة برنامج الحكومة المعروض علينا، أن أقف وقفة ترحم وإجلال أمام ضحايا زلزال عين تموشنت. كما ننوه بموقف السيد رئيس الجمهورية الذي يتابع باهتمام خاص الوضعية هناك.

كما يجب من باب الإنصاف تحية الطاقم الحكومي السابق على ما بذله من جهود وتضحيات جبارة للوصول بالجزائر إلى بر الأمان.

ولا يفوتني أن أقدم التهاني الخالصة للحكومة الجديدة، متمنيا لها كل التوفيق لتحقيق مشروعها وتجسيده عملا وميدانا، ولاشك أن هذا التحقيق لا يتم إلا بتظافر الجهود وإخلاص الجميع لتجاوز المحنة ورفع الغبن عن المواطنين الذين عانوا كثيرا جراء الأزمة الخانقة التي عصفت بالبلاد والتي كادت أن تهدد أركان الدولة الجزائرية. مع العلم سيدي الرئيس أن نص هذا البرنامج وفق إلى حد ما في رسم لوحة حقيقية للواقع المعيش وما يحمله من نقائص وإمكانات مادية وبشرية تكون مطية لمعالجة المعضلة الجزائرية على أسس موضوعية وعلمية، وأعتقد، سيدي الرئيس، أن للرجال دورا في تكريس دولة القانون وبناء الدولة العصرية مادامت القوانين الوضعية موجودة وبكثرة ولكن الشجاعة السياسية لترجمة هذه القوانين على أرض الواقع تبدو ناقصة.

الشاملة لجميع الطاقات المخلصة عن طريق فتح المجال للأحزاب ورفع العراقيل من أمامها، وذلك لتؤدي دورها في تجنيد المجتمع. ويجب أن يتسع فتح المجال للشخصيات الوطنية والجمعيات ذات الوجود الفعلي في المجتمع، وعلى الطاقم الحكومي أن يحقق الكف النهائي عن استعمال الوسائل العمومية لمختلف مؤسسات الدولة من أجل المصالح الضيقة أو من أجل (فبركة) خريطة مصطنعة للطبقة السياسية أو للمجتمع المدني لا تخدم سوى توازنات وهمية وآنية تطيل عمر الأزمة وتعمق مضاعفاتها، ولن يتكسر هذا بمجرد دعوة من الحكومة إلى المشاركة كما جاء في آخر جملة من البرنامج وإنما يتجسد ذلك من خلال آليات واضحة ورسمية وتدابير قانونية وتنظيمية يجب أن يركز الجهد الحكومي في بلورتها على غرار تركيزه على ضبط وإعداد البرامج العلمية لمختلف القطاعات.

سيدي رئيس الحكومة، نرجو أن يتحقق في عهدكم قدر أكبر من التشاور والتعاون والتجانس والتكامل، لقد أوتيتم تشكيلة حكومية لم يسبق أن اجتمعت فيها مشارب وموارد كما تحقق لكم، نرجو أن تحسنوا توظيف هذا الإجماع السياسي. بحنكتكم وكفاءتكم المعروفة وتدعموه بحوار دائم مع التشكيلات المكونة له، ولن يزيدكم ذلك إلا قوة وثباتا ولن ينقص من فضلكم شيئا بل يزيدكم رفعة وقدرًا، إن صنيعا كهذا سيشكل لامحالة قدوة للطبقة السياسية لثرى في طاقمكم حينها تحقيقا لوثام حكومي يحملها على تكريس وئام سياسي بينها، أملنا أن يحقق الله على أيديكم الثقة المفقودة وأن يطبع أداء فريقكم بالتكامل الحقيقي والفعال، وهذا مع استعدادنا لمساعدتكم ونصحكم. نسأل الله أن يقابل سلامة قصدنا جميعا بالتوفيق والسداد "إن يعلم الله ما في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا"، "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون". صدق الله العظيم.

تحيا الجزائر، جزائر العزة والكرامة، المجد للأمة والخلود للشهداء الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الوطني والمثال هنا يخص منتجي الطماطم في الشرق، والمشكلة هنا تكمن في كون هؤلاء المنتجين يواجهون منافسة المنتج الأجنبي، لهذا نطالب بمعرفة مصدر هذه الرخص التي تعمل على تحطيم المنتج المحلي.

النقطة الثالثة: إن العامل الذي يساهم في تعطيل النشاط الفلاحي هو مشكل العقار الفلاحي الذي لم يجد الحل المناسب إلى حد اليوم، لذا نطلب من الحكومة الحالية الإسراع في طي الملف نهائيا من خلال خصصة الأراضي الفلاحية.

سيدي الرئيس، أعتقد جازما أن إعادة الاعتبار إلى الجزائر من خلال استرجاع مكانتها المعهودة على المستوى الدولي لا تتم إلا بإقامة دولة قوية داخلها بقوانينها وعدالتها التي تسهر على فرض القانون على الجميع، حيث أصبحت أن كرامة المواطن الجزائري في خضم الأزمة تداس داخلها عبر الأحكام غير المنصفة والارتجالية.

أما خارجيا فأصبح المواطن الجزائري يعيش حياة التشرد والاحتقار ولهذا نطلب من وزارة الشؤون الخارجية محو العار الناتج عن الطوابير الطويلة التي نلاحظها أمام القنصليات الأجنبية في عقر دارنا، فأين هي مصداقية الدولة الجزائرية وكرامة المواطن الجزائري؟.

في الأخير سيدي الرئيس، نطلب تجنيد جميع القوى الحية في البلاد والتفافها حول مشروع الحكومة المستلهم من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، والقاضي بتحقيق الوثام المدني والمصالحة الوطنية الكفيلين بضمان الانطلاقة الاقتصادية والتنموية الشاملة.

أتمنى التوفيق للحكومة الجديدة، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد نجيب، وأحيل الكلمة إلى السيد مسعودي.

سيدي الرئيس، المحاور التي وددت طرحها كثيرة، لذا أحصر مداخلة في القطاعين الآتيين: الصحة والفلاحة.

أبدأ بقطاع الصحة الذي أعرفه بفضل انتمائي إليه نظرا إلى أهمية هذا القطاع وكثرة مشاكله، الشيء الذي يتطلب من السيد الوزير الشاب الذي لا نشك في كفاءته والتزامه تجنيدا أكبر لاحتواء نقائص هذا القطاع، وليؤدي دوره الإيجابي كمرفق عمومي، ولا يستوي أمر النشاط الصحي إلا إذا تم إحداث تنسيق بين كل من قطاعي التكوين الطبي التابع لوزارة التعليم العالي وشبه الطبي التابع لوزارة الصحة وتكوين مسيري الصحة، لذا يجب دمج كل هذه القطاعات في وصاية واحدة هي وزارة الصحة والسكان.

ثانيا: أما في إطار تمويل الصحة فيجب أن تتبع صناديق الضمان الاجتماعي هي الأخرى وزارة الصحة.

أما القطاع الثاني من حيث الأهمية، فهو قطاع الفلاحة وما يتبعه من مياه وتجهيزات وأشغال كبرى، وبالمناسبة نحیی المبادرة الجديدة المتمثلة في إحداث وزارة لهذا القطاع وهذا يعبر بلا شك عن توجه جديد إزاء الفلاحة التي تعد المصدر الدائم للثروة واستئصال ظاهرة البطالة من خلال إحداثها لمناصب الشغل.

سيدي الرئيس، لما كانت ولاية معسكر ولاية فلاحية من الدرجة الأولى فهي تحتاج إلى وفرة كبيرة في المياه التي حولت من المنطقة بقرار سياسي مؤقت من قبل الراحل هواري بومدين لتمويل المنطقة الصناعية بأرزيو التي بإمكانها إيجاد موارد أخرى، وهنا أخص بالذكر مؤسسة سوناطراك على سبيل المثال بخصوص تحلية مياه البحر، على أن تبقى مياه كل من سهل هبرة بالمحمدية وسهل سيف لفلاحي هذه المنطقة الذين يعانون نقصا كبيرا في المياه.

النقطة الثانية سيدي الرئيس تخص تشجيع الاقتصاد الوطني، والمنتجين الوطنيين والمحافظة على الإنتاج

5 - التعجيل بوضع الآليات الضرورية التي تسمح بتفعيل دور الصندوق الوطني للجنوب بغية دعم المشاريع التنموية الكبرى التي ستعود بالفائدة على المواطن القاطن بالجنوب، ولذلك يتحتم إعداد دراسة شاملة في أقرب الآجال عن موضوع سير هذا الصندوق، ومجالات تدخلاته، بالإضافة إلى التحديد الدقيق للولايات المعنية به.

6 - التفكير بعمق في ضبط تدابير اقتصادية وجبائية للتحفيز على الاستثمار في المناطق الجبلية والسهبية والجنوبية، بهدف تحسين ظروف حياة المواطن واستقراره في المناطق المذكورة لتخفيف الضغط عن مدن الشمال.

7 - تحديد القطاع الاستراتيجي للدولة، وتقنينه قصد الابتعاد عن خصوصته نهائيا.

8 - تحديد المؤسسات العمومية الراححة، والعمل على وضع الحاجات الضرورية تفاديا لخصوصتها خوصصة نهائية.

الباب الثاني: الفلاحة

تعتبر الفلاحة على أكثر من صعيد قطاعا استراتيجيا، حيث يشغل هذا القطاع قرابة 25٪ من العدد الإجمالي من اليد العاملة، ويشارك بنسبة 12٪ من الناتج الداخلي الإجمالي، ويحقق وحده 15٪ تقريبا من القيمة المضافة الإجمالية، ويشكل محركا قويا لتنمية الاقتصاد الوطني بفضل آثاره الحيوية الداخلية والخارجية، والتكامل معها، لذلك يجب أن ترفع عنه القيود المختلفة منها الآثار المترتبة على المناخ التي تعرقل تنمية القطاع بهدف تلبية الحاجات الغذائية للبلاد مستقبلا، ويشكل خطر تفاقم الوضعية الغذائية تهديدا لمستقبل البلاد ما لم يتم التعجيل في اتخاذ بعض الإجراءات لاسيما:

- عصرنة أنظمة الإنتاج.
- تشجيع الاستثمار المنتج بصورة جيدة.
- استصلاح أراض جديدة.
- تعبئة الموارد المالية.
- الاستعمال العقلاني للمساحات المخصصة لزراعة الحبوب.

السيد علي مسعودي: شكرا.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي زملائي،
الأسرة الإعلامية،
الإخوة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
وبعد،

ترتكز مداخلتني هذه على مجموعة من محاور ارتأيت تأكيدها، لأنها حسب قراءتي لم تحظ بعناية كافية في برنامج الحكومة المعروض علينا للدراسة والإثراء.

الباب الأول، في الجانب المالي والاقتصادي، نطلب:

1 - التحلي بالانضباط الصارم في المجال المالي الذي لا يمكن تحقيقه إلا وفق سياسة تفشيفية واضحة، وتفعيل الإصلاحات وضمان توزيع أحسن للموارد قصد تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة ومن ثمة تحقيق التوازنات الكلية والحد من الاختلالات المسجلة مع مواصلة الإصلاح الجبائي، ودعم الاستثمار والنشاطات المنتجة وتأطير التجارة الخارجية.

2 - دعم الإنتاج الوطني وفق ما تمليه متطلبات السوق الوطني وحمايته من الضغوط الخارجية والمنافسة غير المشروعة.

3 - تثمين الإطار التحفيزي للمؤسسات المستثمرة التي أثبتت فعاليتها ونجاحتها في الميدان.

4 - الإصلاح المالي المحلي. لقد تكلمنا كثيرا يا سيدي الرئيس عن موضوع 1200 بلدية الخاسرة من بين 1541، والولايات التي لا تتعدى إيراداتها السنوية 12 مليار سنتيم، ويقتصر إنفاق هذه المبالغ على دفع مستحقات المستخدمين وشراء الوقود كولاية خنشلة مثلا. ووعدنا بإعداد الملف من قبل طاقم مختص من الوزارات المعنية، إلا أن هذا الملف لم ير النور إلى اليوم. لذا يرجى الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة.

وسجلنا في هذا الموضوع :

- ضرورة العمل على تقليص خسارة الطاقة الكهربائية على مستوى شبكة التوزيع، والمقدرة بنسبة 20٪ من الإنتاج الإجمالي للكهرباء.

- تحسين التوزيع العمومي للغاز والذي لم يحقق النتائج المرجوة.

- رسم الآفاق وضرورة العمل الإنتاجي والتحكم في الطاقة الجديدة، كالطاقتين الشمسية والنووية.

الباب الخامس / الوضعية الاجتماعية، الشغل والبطالة:

إن حجم البطالة المقدر بنسبة 30٪، والإجراءات المؤقتة التي ترتبط بالنشاط الاجتماعي الظرفي أكثر من ارتباطها بسياسة شغل حيوية وفعالة، والمبادرات المحلية للوظائف المأجورة التي تعدّ في الحقيقة وظائف مؤقتة وذات أجر ضئيل، وانعدام المعطيات عن عدد مناصب العمل التي أنشئت فعليا من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وعملية عقد ما قبل التشغيل المخصصة للشباب الجامعيين، والتي حكم عليها بأنها ضعيفة، وغلق مئات المؤسسات وتسريح حوالي 400 ألف عامل ألحقت أضرارا بالغة بسوق العمل ومن ثمة بكل المجتمع الجزائري. لذا وتفاديا للكارثة الكبرى...

شكرا للسيد مسعودي. وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم بزازي.

السيد بلقاسم بزازي: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد قراءة متأنية لبرنامج الحكومة الذي هو بصدد المناقشة والإثراء، ينصب تدخلي على تقديم جملة من الملاحظات والاقتراحات الهادفة إلى إثرائه:

- تقدير الدولة للمساعدات المالية اللازمة.

- تنظيم الوسائل المالية المعتبرة وفق سياسة رشيدة خاصة بالاستثمار في ميدان الزراعة. وتكون هذه الوسائل ذات طابع تحفيزي كي يسمح للمستثمرين الراغبين في تشغيل هذا القطاع أن يستفيدوا إجراءات مساعدة الدولة و ضماناتها وفق سياسة بعث الاستثمار الفلاحي.

الباب الثالث / السكن:

سجلنا في هذا الموضوع وبكل ارتياح الاعترافات المعلن عنها بكل شجاعة من قبل الحكومة، حيث جاء في الوثيقة الموجودة بين أيدينا أن تكاليف مالية معتبرة رصدت للقطاع، غير أن ضعف آليات الإنتاج والتوزيع وتسيير السكن ضعيفة. كما أن الانحرافات لم تسمح ببلوغ الأهداف الاجتماعية المرجوة، لذا نرى أنه من الضروري التكفل بالموضوع بصفة جذرية وسريعة قصد تفادي الانحرافات المسجلة في المستقبل وتصحيح ما أمكن، ومن بين أهم نقائص القطاع سجلنا ما يأتي:

- إنعدام استراتيجية متكاملة الجوانب، وطريقة عملية منطقية تعالج جملة من القيود والصعوبات.

- مشاكل التمويل وتقنين العلاقات التي تربط بين مختلف المساهمين في القطاع.

- وضعية مؤسسات القطاع العمومي.

إن إتمام عملية إعادة الهيكلة تستدعي تطبيق سياسة واضحة قصد الخروج من الدائرة الجهنمية المفروضة على القطاع العمومي بأكمله وخاصة منه قطاع السكن.

الباب الرابع / الطاقة والمناجم:

إن تدهور أسعار البترول في سنة 1998 وخلال السداسي الأول من سنة 1999 يطرح من جديد التفكير في مكانة المحروقات في الاقتصاد الوطني. ويؤثر ركود السوق البترولية تأثيرا شديدا في التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية للبلاد. ويطرح انشغالات عديدة بخصوص القدرة على امتلاك حد أدنى من المداخل المستقرة والدائمة.

الحرام. أما التجارة فهي حلال وستبقى حلالا وبارك النبي فيها.

لقد تكلم البرنامج بكل صراحة عن الأمراض التي نخرت الاقتصاد الوطني والحياة الاقتصادية بشكل عام، تحدث عن المافيا والرشوة والبيروقراطية وسوء التسيير وتبذير المال العام. وكل هذه المصطلحات عندما نسمعها أو نجدها في البرنامج الرسمي تثلج صدورنا وصدور المواطنين. وهذا شيء جميل، والأجمل منه ما ورد في البرنامج من استحداث آليات وإجراءات لحماية المؤسسات من اعتداءات المافيا ومن تأثيرات جماعات المصالح وانحرافات التحزب والجهوية والمحسوبية. وأسأل الله تعالى أن يوفقكم في تحقيقها على أرض الواقع وهو الأهم. قولوا آمين. إذا قضينا على المافيا هذه الطبقة التي تمص دماء الشعب ساد الهناء.

أعود إلى إثراء البرنامج وأقول: إن التحدي الحاسم الواجب رفعه هو تحدي السلم والوئام. سلم ووئام ستظل من دونهما كل محاولة وطنية مهما تكن مشروعة وشجاعة محاولة لا طائل من ورائها. لقد حقق الوئام المدني الذي راهنت عليه الطبقة السياسية الفاعلة ومن ورائها الشعب، كثيرا من الأهداف التي رسمها، وأحدث ديناميكية سلام تجلّت مظاهرها في مسحة الأمل التي أُلقت بظلالها على نفسية المواطنين التواقين إلى الأمن والاستقرار.

إننا ما فتئنا في حركة النهضة نطالب بالمصالحة الوطنية كحل للأزمة منذ بدايتها واخترنا من أجل ذلك وكما يعلم الجميع مساندة السيد عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وأيدنا قانون الوئام المدني، واجتهدنا في تثمين أحكامه وترقية نصوصه، ودعونا الشعب إلى التصويت عليه، ونحن نرى أن تسوية الوضع الأمني بروح التسامح والعفو والصفح خطوة لا يستهان بها في طريق المصالحة الوطنية ولكنها ليست كل المصالحة. لذلك ومن أجل تثمين الجهود المبذولة في استعادة الوفاق والوئام وعودة العافية إلى جسم الأمة، نرى أنه من الضروري اتخاذ الإجراءات الشجاعة والكفيلة بدعم مسعى المصالحة الوطنية وهي إجراءات سبقني إلى ذكرها

يلاحظ على المشروع أنه أقرب إلى بيان سياسي منه إلى برنامج حكومي. حيث يعرض السياسات المسطرة دون ذكر أهداف محددة بأجال وأرقام. كما يتسم بالعموميات بل يفتقد إلى تحديد الطرق والإجراءات العملية اللازمة لتنفيذه بطرق واضحة مما يصعب مهمة نواب المجلس الشعبي الوطني في المتابعة والمراقبة والتقييم. ولعل تجنب البرنامج للغة الأرقام يرجع إلى :

- 1 - كون مرجعية الإحصاء في الجزائر غير دقيقة.
- 2 - أن الوضع الحالي للاقتصاد يخفي واقعا كارثيا ومؤلما.
- 3 - تجنب ربما ما وقعت فيه البرامج السابقة من تضخيم للأرقام ومن وعود لم تتحقق في الميدان.

لقد تغافل البرنامج عن قطاعات استراتيجية وحيوية عديدة كالنقل والشؤون الدينية والأوقاف والصحة والسياسة المائية والمسألة الثقافية والتضامن والسياسة الاجتماعية، ولم يولها الأهمية والأولوية اللازمتين. غير أنه أولى الإصلاحات الاقتصادية أهمية قصوى، ورأى فيها منطلق الانتعاش الحقيقي والأسلوب الأمثل لإحداث انطلاقة قوامها الاستثمار والشراكة، وقضى على التردد في مجال الخصوصية، واعتماد اقتصاد السوق خيارا لارجعة عنه.

سيدي الرئيس،

يتطرق المشروع ولأول مرة إلى أسلوب الحكم ويطرح البعد الاجتماعي خيارا من خيارات الدولة، وليس علاجاً لصدّات اقتصادية مؤلمة. كما أنه جاء بمنهجية جديدة تصف حالة الدولة واقتصادها بشيء من الصراحة والوضوح والجرأة لم نعهدها من قبل وهذه طبعاً من حسنات البرنامج. يدخل هذا التقييم في إطار قولنا للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت وليس كما قال أحد نواب جبهة القوى الاشتراكية متهكماً: "إن البعض امتهنوا المشاركة من أجل أن التجارة حلال". فعلاً إن التجارة حلال وستبقى حلالاً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. ولقد أحل الله البيع وحرّم الربا. والحرام هو التواطؤ مع الأممية الاشتراكية لفرض الحصار على الشعب الجزائري وتجويعه. هذه هي الجريمة وهذا هو

أن يكون الجميع في الدولة أفرادا ومسؤولين ومؤسسات على مختلف الدرجات تحت القانون لا فوّه، وعليه يجب أن يجد مبدأ الفصل بين السلطات الذي يكرسه الدستور والذي يعتبر من الضمانات الأساسية لدولة القانون تطبيقا فعليا في الميدان.

سيدي الرئيس، إن الواقع والممارسات الميدانية لا تعكس بحق تكريس دولة الحق والقانون، ففي ولايتنا قالمة وغيرها من الولايات توجد مئات الأحكام القضائية المفصول فيها نهائيا لكنها لم تجد طريقها إلى التنفيذ، والمواطن لا يفهم ما يحدث له، ويتساءل عن يضمن تنفيذ هذه الأحكام؟ إن الدولة التي لا تحترم قوانينها لن تكون جديرة بالثقة والاحترام من قبل مواطنيها، هذا مثال أول أما الثاني فهو تجميد تطبيق قانون المجاهد والشهيد. وعموما الأمثلة كثيرة. ولا يمكن حصرها جميعا.

ملاحظة أخيرة تندرج في إطار أهمية الارتقاء بالعلاقة بين البرلمان والحكومة إلى مستوى التعاون...

الرئيس: هذه سأتلوها في نهاية الدورة إن شاء الله. يرضيك هذا؟ طيب.

نتوقف عند هذا الحد لنستأنف أشغالنا في الساعة التاسعة ليلا.

رفعت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة

الخامسة والأربعين مساء.

رئيس الكتلة ولهذا هي إجراءات أريد أن أتكلم عنها بسرعة من باب التأكيد وليس من باب التكرار:

1 - رفع المظالم وتكريس الحقوق الأساسية وتوفير الحريات العامة الفردية والجماعية دون تمييز ولا ميل ولا محاباة.

2 - التكفل الحقيقي بضحايا الإرهاب والمأساة الوطنية.

3 - التكفل بملف المفقودين.

4 - إعادة المطرودين من العمل بسبب آرائهم السياسية وإلغاء المرسوم المشؤوم رقم 54/93.

5 - العدل في توزيع الثروات وإسناد المسؤوليات.

6 - إقامة نظام اقتصادي حر وعادل ذي بعد اجتماعي ينتج الثروة ويشجع الاستثمار ويجند الإمكانيات ويحقق التنمية الشاملة.

7 - إقامة فريضة التكافل الاجتماعي.

8 - فتح المجال الإعلامي على الرأي والرأي المخالف.

9 - دعوة المستفيدين من تدابير العفو وإجراءات قانون الوثام إلى حسن الاندماج في مجتمعهم والمساهمة في استكمال مشروع المصالحة الوطنية.

إن المحور الثاني الذي أود التطرق إليه هو محور دولة الحق والقانون.

إن مصداقية الدولة مرهونة بتعزيز دولة الحق والقانون وهذه لا تتحقق إلا بترقية العدالة وتكريس الوحدة الوطنية وتعميق الديمقراطية التي تدعو إلى استقلالية القضاء بكل ما تحمله الكلمة من معان، ذلك أن القضاء تنصب مهمته على خدمة المصلحة العامة والقضاء على كل أشكال الظلم واللامساواة والتجاوزات. غير أن دولة القانون لا تتحقق بمجرد أن ينص القانون عليها، بل يجب

تدخل كتابي

السيد بوجمعة مجيد: حول مناقشة برنامج الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم.

في إطار دراسة برنامج الحكومة المقدم إلى المجلس الشعبي الوطني، يطيب لي أن أرفع إليكم بعض الانشغالات:

- ينص البرنامج الحكومي على الاستمرار في سياسة الوئام المدني.
- إعادة الثقة إلى المواطن في دولته.
- البعث الشامل للاقتصاد الوطني

فيما يخص الوئام الوطني، نحن مع الوئام والمصالحة مع الذات، لكن يجب تقديم العرفان والتقدير إلى كل أبناء هذا الوطن، خاصة منهم أولئك الذين عملوا على بقاء الدولة الوطنية.

وأذكر هنا كل أجهزة الأمن وأخص الجيش الوطني الشعبي والمواطنين الذين التفوا حوله غير مباليين بالخوف ولا بمتاهات الإرهاب. أخشى أن تتنكر الدولة لهؤلاء الرجال الذين لبوا نداء الوطن الجريح. فالتنكر وعدم العرفان بالجميل لا يذهبان بنا بعيدا

وما دمنا ننتهج سياسة الوئام، أتساءل عن مصير أعضاء ورؤساء المندوبيات التنفيذية الذين فتحوا أبواب البلديات يوم كان أكثر المواطنين متفرجين على ما يدور بين الدولة وأجهزتها والمجموعات الإرهابية؟

إن أغلب هؤلاء أهينوا وأقصوا ونعتوا بكل النعوت وهم الآن يتألمون في صمت. يجب أن تكون المصالحة أولا مع

هؤلاء ويكون العرفان لهم كذلك، لأن الدولة التي لا تعترف بتضحيات الرجال محكوم عليها بالزوال، ولهذا أؤكد الوئام الشامل والمصالحة مع الكل دون تهميش أو إقصاء.

سيدي الرئيس،

إن العدل أساس الملك، ونشكر مبادرة السيد رئيس الجمهورية على تشكيل لجنة وطنية للتفكير في كيفية تطوير جهاز العدالة.

لكن هناك إجراءات عملية يجب اتخاذها حتى نعيد الثقة إلى المواطن في جهاز العدالة. وأطرح هنا إشكاليين يمسان مصداقية جهاز العدالة.

فهل يمكن زوجا وزوجة أن يعملوا قاضيين في نفس المحكمة؟.

يوجد هذا المثال في ولاية الوادي، حيث أن في محكمة بلدية الدبيلة الزوجة رئيسة محكمة والزوج وكيل جمهورية!

فكيف يمكن هذين الزوجين الحكم بصدق وموضوعية؟

وهل يحق للمحامي أن يعمل في نفس المجلس القضائي الذي تعمل فيه زوجته قاضية؟ إن إجراءات كهذه التي من شأنها أن تمنع مثل هذه الممارسات ستعيد حتما إلى المواطن ثقته في عدالة بلاده.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة، استفاد الكثير من أشباه المستثمرين الإعفاءات الجمركية والامتيازات الضريبية، وتحصلوا على وثائق من الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، لإقامة مشاريع استثمار، حيث يوظفون عمالا، مع العلم أنهم استفادوا التحفيزات وجلبوا المواد من الخارج بالدينار المحوّل، ثم قاموا ببيعها في السوق السوداء دون القيام بالاستثمار.

فما العمل مع هؤلاء؟

هذا هو موضوع تدخلي. أرجو الإجابة عنه وشكرا.

أتكلم عن هذه الأوضاع، لأن في مجلس قضاء مستغانم مثل هذه الأمثلة كذلك.

في إطار إعادة الثقة إلى المواطن، سيدي الرئيس يتضمن قانون المالية لسنة 2000 توصية تنص على تكوين لجنة برلمانية للتحقيق في الجمارك.

أرجو أن تؤخذ هذه التوصية مأخذ الجد حتى يفهم كل مواطن أن عصر انعدام الدولة قد ولى وأن القانون فوق الجميع.